الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية :العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم :العلوم الاقتصادية

## عنوان المذكرة

# واقع الشمول المالي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في الشعبةالعلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد نقدي و بنكي

من إعـــداد:
لشهب فريدة

تحت إشراف:
سلامات عقيلة

## أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| شرقرق سمير | أستاذ التعليم العالي | رئيسيا | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة |
| سلامات عقيلة | أستاذ محاضر "أ " | مشرفا | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة |
| صيد فاتح | أستاذ التعليم العالي | ممتحنا | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة |

**السنة الجامعية :1443-1444هـ/2022-2023**

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

مذكرة التخرج هذه هدية إلى "أمي الغالية وإلى زوجي العزيز وأولادي الأحباء "

وإلى كل من يعتز بأعمالي وقدراتي ، و كل من كان يثق بي وينتظر تقدمي اكثر

نحو النجاح و التألق . و إلى كل طالب يسعى خلف البحث العلمي و لا يخون

الأمانة العلمية و إلى كل من سينتفع منها أو بها .

# شكر وعرفان

**نحمد الله ونشكره إذ أنعم علينا وبلغنا مراتب علم نعتز بها.**

**أما بعد : فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله ، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه ، فان لم تستطيعوا فادعوا له".**

**واقتداءا بهذا الحديث نوجه شكرنا إلى الأستاذة المشرفة "سلامات عقيلة " على كل مجهوداتها التي تعد مفتاح تقدمنا ، وعلى كل نصائحها السديدة التي كانت سبيل نجاحنا كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في انجاز هذا العمل ، وإلى اللجنة العلمية التي تكبدت عناء تصحيح هذا العمل وتصويبه .**

**الملخص :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر وإبراز دوره في تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك عن طريق تحليل مجموعة من مؤشرات الشمول المالي المرتبطة أساسا بالقطاع البنكي والمؤسسات المالية الأخرى ،

وانعكاسات الجهود المبذولة في هذا المجال على مختلف أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن ترقية اطار الشمول المالي في الجزائر يتطلب تهيئة مجموعة من الاستراتيجيات للقضاء على العراقيل القانونية ، وتطوير القطاع البنكي ، والمؤسسات المالية الاخرى ، بما يتماشى مع متطلبات الشمول المالي وتسهيل وصول الفئات المهمشة إلى الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المالي الرسمي ، و إعطاء الأولوية لصيغ التمويل البديلة الملائمة لاحتياجات الأعوان الاقتصادية في خدمة أبعاد التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية :

الشمول المالي ، التنمية المستدامة ، القطاع المالي الرسمي .

**Summary :**

This studyaims to analyze the reality of financial inclusion in Algeria and high-lightitsrole in achievingsustainabledevelopment, by analyzing a set of indicators of financial inclusion mainlyrelated to the bankingsector and otherfinancial institutions.

And the implications of the efforts made in thisfield on the various dimensions of economic, social and environmentalsustainabledevelopment.

This studyconcludedthatupgrading the financial inclusion framework in Algeriarequirespreparing a set of strategies to eliminatelegal obstacles, develop the bankingsector, and otherfinancial institutions, in line with the requirements of financial inclusion and facilitate the access of marginalized groups to financial services provided by the formalfinancialsector, and Givingpriority to alternative financing modes that are appropriate to the needs of economic agents in serving the dimensions of sustainabledevelopment.

**keywords :**

Financial inclusion, sustainabledevelopment, and the formalfinancialsector.

# الفهرس


| العنوان | الصفحة |
| --- | --- |
| البسملة | / |
| الاهداء | / |
| الشكر والتقدير | / |
| فهرس المحتويات | / |
| قائمة الجداول | / |
| قائمة الأشكال | / |
| قائمة الرموز | / |
| المقدمة | أ – هـ |
| الفصل الأول : الإطار النظري للشمول المالي وعلاقته بالتنمية المستدامة | |
| تمهيد | 4 |
| المبحث الأول : مفاهيم حول الشمول المالي والتنمية المستدامة | 5 |
| المطلب الأول : الإطار النظري للشمول المالي | 5 |
| المطلب الثاني : الإطار النظري للتنمية المستدامة | 14 |
| المبحث الثاني : علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة | 23 |
| المطلب الأول : علاقة الشمول المالي بأبعاد التنمية المستدامة | 23 |
| المطلب الثاني : الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة | 26 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثالث : الدراسات السابقة | 30 |
| المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية | 30 |
| المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية | 31 |
| المطلب الثالث : القيمة المضافة | 32 |
| خلاصة الفصل الأول. | 34 |
| الفصل الثاني : تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر وانعكاساته على التنمية المستدامة | |
| تمهيد | 36 |
| المبحث الأول : واقع الشمول المالي في الجزائر | 37 |
| المطلب الأول : دور الجهاز المصرفي الجزائري في تحقيق الشمول المالي | 37 |
| المطلب الثاني : تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر | 41 |
| المبحث الثاني : الجهود المبدولة لترقية اطار الشمول المالي في الجزائر | 51 |
| المطلب الأول : ترقية الاطار الشريعي للشمول المالي في الجزائر | 51 |
| المطلب الثاني : دور مؤسسات البريد ومؤسسات التأمينات في تحقيق الشمول المالي | 52 |
| المطلب الثالث: دور المالية المصغرة والمالية الاسلامية في تحقيق الشمول المالي | 56 |
| المبحث الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر | 62 |
| المطلب الأول : دور الشمول المالي في محاربة الفقر في الجزائر | 62 |
| المطلب الثاني : المالية الخضراء كمدخل للشمول المالي والتنمية المستدامة | 63 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث : المالية الاسلامية لتحقيق التنمية المستدامة في اطار الشمول المالي | 65 |
| خلاصة الفصل الثاني. | 72 |
| الخاتمة | 74 |
| المراجع | |

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | صفحة |
|---|---|---|
| **1** | أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها | 11 |
| **2** | مؤشرات التنمية المستدامة | 21 |
| **3** | تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر (2011-2021) | 39 |
| **4** | تطور عدد الوكالات البنكية والمؤسسات المالية في الجزائر (2011-2021) | 40 |
| **5** | الودائع المجمعة من قبل المصارف وحصة المصارف العامة والخاصة (2011-2021) | 42 |
| **6** | الإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الجزائر | 43 |
| **7** | الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي | 44 |
| **8** | ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية أو عبر خدمة الهاتف كنسبة من البالغين فوق 15 سنة | 45 |
| **9** | نسبة الفجوة بين الجنسين البالغين فوق 15 سنة الدين لديهم حساب | 46 |
| **10** | الادخار في المؤسسات المالية الرسمية من قبل البالغين فوق 15 سنة. | 48 |
| **11** | الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية عبر الهاتف المحمول من قبل البالغين فوق 15 سنة. | 48 |

| | | |
|---|---|---|
| **12** | المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (2017-2021) | 57 |
| **13** | المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (2017-2021) | 58 |
| **14** | المشاريع المملولة بواسطة جهاز CNAC (2017-2021) | 59 |
| **15** | بروز دور البنوك داخل وخارج الصيرفة الخضراء | 63 |

# قائمة الأشكال


| الرقم | المحتوى | صفحة |
|---|---|---|
| **1** | ارتباط أبعاد التنمية المستدامة بالشمول المالي | 23 |
| **2** | علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة | 28 |
| **3** | ماكينات الصراف الألي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر والعالم (2011-2021) | 44 |
| **5** | نسبة الفجوة بين الجنسين البالغين فوق 15 سنة ولديهم حساب | 47 |
| **6** | عدد الوكالات البنكية لكل 100 الف بالغ (2011-2021) | 49 |

# قائمة الرموز

| قائمة الرموز | |
|---|---|
| **OCDE** | منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية |
| **AFI** | الشبكة الدولية لتثقيف المالي |
| **CGAP** | المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء |
| **FIDWG** | بيانات الشمول المالي |
| **GPFI** | الشراكة العالمية للشمول المالي |
| **ATMS** | آلات الصراف الآلي |
| **BAS** | وكلاء البنوك |
| **BCS** | مراسلات مصرفية |
| **FAO** | منظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة |
| **BIT** | المكتب الدولي للعمل |
| **ENSEJ** | الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب |
| **ENGEM** | الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر |
| **CNAC** | الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة |

# مقدمة

برز خلال السنوات الأخيرة على المستوى الدولي النقاش حول الشمول المالي كمفهوم حديث في الأدبيات المالية، وبالخصوص على مستوى البلدان التي تتميز بضعف أنظمتها المالية، حيث أصبح موضوع الشمول المالي يحظى باهتمام كبير من قبل صناع القرار،كما أصبح يشكل أحد البنود المهمة على جدول أعمال السياسات الدولية في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ففي سياق يتميز بزيادة الحاجة للوصول إلى الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية، والانعكاس العميق لهذه الخدمات على تحسين الظروف الاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتقليص الفقر، أصبح النقاش ينصب على ضرورة إعادة بناء أنظمة مالية قوية ومنفتحة ومتاحة لجميع فئات الأعوان الاقتصاديين.

بناء على ذلك، يبدو مصطلح الشمول المالي متماشيا بشكل كبير مع مفهوم التنمية المستدامة، خاصة بالنسبة للبلدان التي تعاني من هشاشة أنظمتها المالية والبنكية على غرار الجزائر، لا سيما ما يتعلق بتسهيل وصول الأفراد وخاصة الفئات الفقيرة إلى الخدمات التي يقدمها النظام المالي الرسمي، من خلال توفير الخدمات المالية والمصرفية بأقل تكلفة، لجذب الأفراد للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية ، بما يمكن من القضاء على الفقر، وتحسين ظروف المعيشة، وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة ، وبما تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة وتعزيز التنمية المستدامة.

## الإشكالية:

نظرا لأهمية الشمول المالي في تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، خصوصا الفئات المهمشة في المجتمع من ذوي الدخل المحدود، فإننا نطرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى مساهمة الشمول المالي في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة ؟

كما نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، وتتمثل في:

- ما هي مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر؟
- ما هي العوامل التي تعيق الوصول إلى الخدمات البنكية والمالية في الجزائر؟
- ما هي الجهود المبذولة لترقية إطار الشمول المالي في الجزائر؟
- ما طبيعة الاستراتيجيات الواجب إرساؤها لتوظيف مفهوم الشمول المالي لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر؟

## فرضيات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة؛ نضع الفرضيات التالية:

- يشكل الشمول المالي تحديا جوهريا لتحقيق التنمية المستدامة.
- يمكن أن يلعب خلق وإتاحة الخدمات المالية لصالح الفئات الفقيرة دورا مهما في تحسين الوصول إلى النظام المالي.
- تشكل العوامل الاجتماعية والثقافية، وثقل المعاملات البنكية عوامل مهمة في عرقلة الوصول إلى مستوى مقبول للشمول المالي في الجزائر.
- يستوجب تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر تجاوز الخدمات المالية التقليدية إلى طرق تمويل بديلة في إطار الشمول المالي.

## أسباب اختيار الموضوع:

-حداثة وأهمية هذه الدراسة في الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر والتحسيس بأهميته.

-مدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد ككل، حيث تزداد أهمية هذا الموضوع بازدياد اهتمام العالم بكل من الشمول المالي والتنمية المستدامة.

## أهمية الدراسة :

على الرغم من العدد الكبير من الدراسات التي عالجت موضوع الشمول المالي، فإننا نعتقد أنه موضوع خصب مازال بحاجة إلى دراسات تتناول جوانب مختلفة منه، خاصة وأن الشمول المالي أصبح في مركز اهتمام الحكومات والبنوك المركزية عبر العالم.

انطلاقا من ذلك، تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي تلعبه سياسات الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة عبر تحفيز النمو الاقتصادي، و تعزيز الترابط الاجتماعي، ومحاربة الإقصاء وتهميش الفئات الهشة، حيث أن تسخير مفهوم الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها يتطلب تظافر الجهود بين مختلف الأطراف (الدولة، المؤسسات، والمجتمع المدني) لمحاربة الإقصاء المالي، وإعطاء عناية خاصة للفئات الفقيرة والهشة على غرار المرأة، والمؤسسات المصغرة في القطاع المالي الرسمي.

## أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

- الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر.
- لفت الانتباه للدور الفعال للشمول المالي في محاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي لجميع فئات المجتمع وخاصة الهشة منها.
- الوقوف على مختلف العراقيل التي تعيق تحقيق الشمول المالي في الجزائر.
- التعرف على مختلف صيغ التمويل البديلة المناسبة لمحاربة الاقصاء المالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

## منهج الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية موضوعنا وللإجابة عن التساؤلات المطروحة، نعتمد في دراستنا على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث نتبع المنهج الوصفي في وضع الإطار النظري وتحديد المفاهيم

المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال محاولة الإحاطة بالمفاهيم، والجوانب النظرية المتعلقة بالشمول المالي وعلاقته بمختلف أبعاد وأهداف التنمية المستدامة.

كما سنستخدم المنهج التحليلي في تحليل المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالشمول المالي في الجزائر لاسيما المرتبطة بأداء القطاع البنكي فيما يخص هذا الموضوع ، وتحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل مختلف المعطيات حول صيغ التمويل البديلة في هذا السياق، بما يسمح لنا بالوصول إلى نتيجة دقيقة فيما يتعلق بديناميكية الشمول المالي في الجزائر، ونتائجه في مختلف الميادين المرتبطة بالتنمية المستدامة.

**حدود الدراسة:**

**الحدود الزمانية** : حصر الدراسة في الفترة (2011-2021).

**الحدود المكانية:** التركيز على دراسة حالة الجزائر.

**هيكل البحث:**

سعيا منا إلى الوصول لهدف الدراسة والإجابة عن الإشكالية وتأكيد صحة الفرضيات من عدمها قسمنا البحث إلى فصلين:

**الفصل الأول:** الإطار النظري للشمول المالي وعلاقته بالتنمية المستدامة، وقد خصص هذا الفصل لدراسة الجوانب النظرية لكل من المتغيرين، حيث تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث رئيسية، فقد خصص المبحث الأول للمفاهيم العامة والأساسيات المتعلقة بالشمول المالي والتنمية المستدامة ، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى العلاقة بين متغيرات البحث، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد خصص إلى الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

**الفصل الثاني:** تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر وانعكاساته على التنمية المستدامة ، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول واقع الشمول المالي في الجزائر ، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الجهود المبذولة لترقية اطار الشمول المالي في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

## صعوبات الدراسة:

خلال إعدادنا لهذه الدراسة واجهنا بعض الصعوبات تتمثل أساسا في:

- قلة المراجع في المكتبة لاسيما الكتب نظرا لحداثة الموضوع، حيث أن معظم الدراسات في شكل مقالات متاحة على شبكة الانترنت.
- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات المرتبطة بالموضوع، ومواجهة مشكل عدم تماثل المعطيات التي تحصلنا عليها من مصادر مختلفة.

# الفصل الأول

## الإطار النظري للشمول المالي وعلاقته بالتنمية المستدامة

**تمهيد :**

يحظى موضوع الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام كبير من قبل صناع القرار في كافة أنحاء العالم، حيث تبنت مجموعة G20 الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

بناء على ذلك وضعت الكثير من الدول الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيدين المحلي والدولي، وذلك بالنظر إلى دوره في تعزيز سهولة التمويل، والحصول على الخدمات المالية،وتوفير التمويل المناسب لمختلف الميادين التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة .

نحاول من خلال هذا الفصل تحديد المفاهيم، والإحاطة بالإطار النظري لكل من الشمول المالي والتنمية المستدامة من أجل إبراز العلاقة الموجودة بينهما، حيث تم تقسيم الفصل إلى المباحث الآتية:

**المبحث الأول :** مفاهيم حول الشمول المالي والتنمية المستدامة .

**المبحث الثاني :**علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة .

**المبحث الثالث :**الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

## المبحث الأول: مفاهيم حول الشمول المالي والتنمية المستدامة

أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية عبر أنحاء العالم باعتباره عاملا لتحقيق سبعة أهداف من 17 هدفا للتنمية المستدامة، لذلك سوف نتناول من خلال هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري لكل من الشمول المالي والتنمية المستدامة حتى نتمكن من معرفة العلاقة الموجودة بين هذين المصطلحين .

### المطلب الأول : الإطار النظري للشمول المالي.

عرف مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المالية ومن قبل المختصين الماليين على حد سواء، مما أدى إلى ظهور عدت مفاهيم له تصب في مجملها في إطار واحد .

**أولا: مفهوم الشمول المالي.**

تعددت التعاريف المستخدمة لمصطلح الشمول المالي :

1- فقد عرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه :<<يعني أن الأفراد والمؤسسات لديها إمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة و بسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات ،دفوعات ، ادخار، و تأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة >>.[1]

2- كما عرفت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE و الشبكة الدولية للتثقيف المالي AFIالشمول المالي بأنه : <<تعزيز وصول استخدام كافة فئات المجتمع،وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية الرسمية، والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي ، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي >>.[2]

---

[1] فضيل البشير ضيف ، **واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية، المجلد 06،العدد 01 ،جامعة الجلفة( الجزائر )، 2020، ص 473.

[2] معمري نرجس ،أوكيل حميدة ،**الشمول المالي في الجزائر – واقع وتحديات** – ، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية و الإقتصادية والمالية ،المجلد الأول ، العدد01،جامعةأكلي محند أولحاج(البويرة)،الجزائر،2019، ص33.

3- أمّا المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP فتعرف الشمول المالي بأنه :<<وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال ، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا >>.[1]

4- أمّا عن بنك الجزائر فقد عرف الشمول المالي على أنه : << إتاحة استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية و التوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين ، وخدمات التمويل والائتمان ، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غيرالرسمية التي لا تخضع لأي جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية>>.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الشمول المالي بأنه : تلك الفرصة التي أتيحت لمختلف فئات المجتمع وخاصة الفئة المهمشة منها للوصول الى خدمات ومنتجات مالية رسمية منظمة وخاضعة للرقابة وبتكاليف معقولة.

**ثانيا: أهمية وأهداف الشمول المالي .**

1- **أهمية الشمول المالي** : تتمثل أهمية الشمول المالي فيما يلي :[3]

- الشمول المالي سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة و الاستقرار المالي لأن الحالة الاقتصادية للدولة لا يمكن أن تتحسن إذا لم يكن عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي .

---

[1] معمري نرجس ، أوكيل حميدة ، مرجع سبق ذكره ، ص33

[2] شادي ابراهيم حسن شحادة ، **دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر** ،مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ، المجلد 03 ،العدد 01، كلية السياسة و الاقتصاد جامعة السويس ، القاهرة ،2022 ،ص 37- 38.

[3] قاسي يسمينة ، مزيان توفيق ، **دوروأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر و الدول العربية** – ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 05 ، العدد 01 ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، الجزائر ،2022 ، ص 600.

- أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي.
- يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل ، مع إبلاء اهتمام خاص بالمرأة والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول .
- إن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجدب أكبر عدد من العملاء و المعاملات .
- تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لسبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة .

**2-أهداف الشمول المالي** :يسعى الشمول المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها مايلي :[1]

- تعزيز وصول فئات المجتمع كافة إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية و كيفية الحصول عليها والاستفادة منها، لتحسينظروفهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي و الاجتماعي .
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال اعداد السياسات والتعليمات بالخصوص، و تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم .
- تسهيل الوصول إلى مصادرالتمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين .
- تسهيل آليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة .
- تشجيع المواطنين على الادخار واستثمارالأموال بالطرق المثلى، وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم . وكذلك تحفيز

[1] صلاح الدين محمد أمين الامام ، صادق راشد الشمري ، احسان صادق راشد ،**الشمول المالي والميزة التنافسية (تجارب محلية و دولية )**، دار اليازوري العلمية ،عمان( الاردن ) ،2022، ص33-35 .books.google.dz.

التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة .

- تقليص الفجوة في الوعيأوالتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية .
- الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطارالنظام الماليالرسمي، وبالتالي تعزيز قدرات وإمكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة و المعايير الدولية .
- تقليل استخدام العملات الورقية والنقدية في مقابل الاتجاه للتعاملالمالي الرسمي من خلال المصادر المصرفية والقانونية ، والتي تتمثل في الكثير من المصادر كالبنوك و الهيئات المالية و المصرفية المعتمدة وشركات الهاتف النقال، وأيضا الجمعيات الأهلية التي تعمل بالتمويل .

**ثالثا: سياسات الشمول المالي و شروطه .**

وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ستة سياسات فعالة للشمول المالي ، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل : الوكيل البنكي ،الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة ، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية، في حين أن الحلين المتبقيين هما حماية المستهلك و سياسات الهوية المالية والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي [1].

وبهدف تطبيق و تعميم الشمول المالي يجب أن تتوفر شروط وهي : [2]

- تحديد الدول للأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي .
- دراسة السوق المصرفي دراسة جديدة لمعرفة مدى جدوى المنتجات الموجودة حاليا ،ومدى تناسبها مع أفراد المجتمع .
- دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيقها على أرض الواقع .

---

[1] كركار مليكة ، **الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرارالمالي في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 10، العدد03 ، جامعة علي لونيس ، (البليدة ) الجزائر، 2019،ص365-366.

[2] كركار مليكة ، المرجع نفسه ، ص 366.

- العمل على إطلاق خدمات جديدة ، تغطي كافة الاحتياجات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع .
- متابعة العملاء ومدى رضائهم على الخدمات المتاحة ، وتوفير وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم .
- توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ، ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم ،والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة .
- العمل على تفعيل دورالجهات الرقابية المختلفة ، مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة وتطبيق سياسة عادلة .

**رابعا: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها .**

قام تحالف الشمول المالي AFI بتشكيل رابطة عمل لبيانات الشمول المالي FIDWG ، والتي قامت بوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي ،وقد ركزت على بعدين رئيسيين هما:إمكانية الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدامات المالية من جهة أخرى ، خرجت الشراكة العالمية للشمول الماليGPFIبيانات موثوقة حول أبعاد وقياس الشمول المالي ،حيث اتفق أعضاؤها في مؤتمر "لوس كابوس " الذي عقد سنة 2012 [1] على تقديم توصية تشمل مجموعة من المؤشرات لقياس ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي وهي : سهولة الوصول للخدمات المالية، الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل المواطنين ، وتعزيزالخدمات المالية ، وتجدرالاشارة إلى تداخل هذه المؤشرات وصعوبة إعدادها،لأن هذه العملية تحتاج إلى بيانات تمتد إلى أدق التفاصيل المتعلقة بالشمول المالي ومن الصعب تقديرها كميا، لذا فإن ما يقدمه البنك العالمي في هذا المجال يعتبر رائدا .

[1] عايدة حواسي ، سليمة بن زكة ، **دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر** ، المؤتمر الدولي الثامن بتقنية التحاضر عن بعد حول: التمويل الرقمي و دوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام (الواقع و الفرص والتحديات )، جامعة طاهري محمد،بشار،2021 .

و لقد بلغ العدد الإجمالي للمؤشرات الرئيسية في قاعدة بيانات 2014 ما مقداره 96 متغيرا رئيسيا، بالإضافة إلى مؤشرات فرعية مرتبطة بها،كحساب المؤشر وفقا للجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن ، ليصبح سنة 2017 في حدود 775 متغيرا [1].

و فيما يلي وصف للأبعاد الثلاث للشمول المالي :[2]

**1-الوصول للخدمات المالية** : ويقصد به القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من المؤسسات الرسمية ، ويعكس عمق التواصل للخدمات والمنتجات المالية في إطار نظام مالي شامل ، يجب أن تكون الخدمات المالية متاحة بسهولة للمستخدمين المحتملين ويمكن الإشارة إلى توافر الخدمات لدى عدد نقاط الوصول التي تقدم الخدمات المالية مثل المصرف ، الفروع ، وآلات الصرف الآلي ATMS أو وكلاء البنوك BAS أو المراسلات المصرفية BCS التي أدت لتوسيع فرص الوصول للخدمات المصرفية .

2- **استخدام الخدمات المالية** : يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي ، تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة .

3- **جودة الخدمات المالية** : يقصد بها قدرة الخدمات المالية أو المنتجات على تلبية طلبات المستهلك ،إن ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة ووضع مؤشرات لقياس هذا البعد يعتبر تحديا نظريا بحد ذاته ، لأن بعد الجودة ليس بعدا واضحا و مباشرا فهناك العديد من العوامل المؤثرة عليها مثل تكلفة الخدمة ، ووعي المستهلك ، وفعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك و الكفالات المالية ،والمنافسة الشفافة في السوق ، وهناك أيضا عوامل غير ملموسة كثقة المستهلك .

ويوضح الجدول التالي تلخيصا لمؤشرات قياس كل بعد من أبعاد الشمول المالي:

**الجدول (01):أبعاد الشمول المالي و مؤشرات قياسها**

[1] عايدة حواسي ، سليمة بن زكة ، المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

| البعد | مؤشرات القياس |
|---|---|
| الوصول إلى الخدمات المالية | - عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية .<br>- عدد اجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع .<br>- حسابات النقود الالكترونية .<br>- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة .<br>- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الاقل . |
| استخدام الخدمات المالية | - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم .<br>- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم .<br>- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين .<br>- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد .<br>- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف .<br>- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم و متواتر .<br>- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت .<br>- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية أو دولية .<br>- نسبة المؤسسات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية .<br>- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع .<br>- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة . |
| جودة الخدمات المالية | • القدرة على تحمل التكاليف : ويشير الى تكلفة الاحتفاظ بحساب بنكي وخاصة لذوي الدخول المنخفضة و يقاس بـ:<br>- متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب بنكي مبني على الحد الأدنى للأجور .<br>- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي .<br>- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان . |

| | |
|---|---|
| جودة الخدمات المالية (تابع ) | - نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن .<br>• الشفافية : و يشير إلى حصول جميع العملاء على المعلومات الخاصة بالخدمات المالية لتمكنهم من اتخاد القرارات السليمة بشأن استخدام الخدمات المالية و يقاس ب :<br>- نسبة العملاء الذين أفادوا بأنهم تلقوا معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي .<br>- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة .<br>• الراحة و السهولة : و يشير إلى وجهة نظر العملاء في سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية و يقاس ب :<br>- نسبة الافراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار بفروع المؤسسات المالية .<br>- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء للاصطفاف في فروع المؤسسات المالية .<br>• حماية المستهلك : ويشير إلىالقوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلكين وحمايتهم ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة و يقاس بـ:<br>- مدى وجود قوانين ولوائح للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسات المالية .<br>- مدى امكانية اللجوء الى العدالة لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية خلال شهرين .<br>- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع .<br>• التثقيف المالي : ويشير إلى المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم ويقاس بـ:<br>- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون اعداد ميزانية بهم كل شهر .<br>- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية ( المعدل ، المخاطرة ، التضخم ،التنويع ) .<br>• السلوك المالي ( المديونية ) : ويشير إلى تأخر المقترضون عن السداد خلال فترة |

| | |
|---|---|
| | زمنية معينة ويقاس بـ:<br>- نسبة المقترضون الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض .<br>- كيفية حل الأزمات المالية من قبل العملاء( الاقتراض من الأصدقاء والأقارب ،بيع الاصول ،قروض بنكية ).<br>• العوائق البنكية : ويشير الى القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات و يقاس بـ:<br>- نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية ( 3 فروع رسمية على الاقل ).<br>- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضماناتعلى اخر قرض مصرفي .<br>- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول الاسواق . |

**المصدر** : من اعداد الطالبة بالاعتماد على (عايدة حواسي، سليمة بن زكة، مداخلة بعنوان : دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر 2021،و( شادي ابراهيم حسن شحادة ، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، جوان 2022،ص 39-40)

## المطلب الثاني : الاطار النظري للتنمية المستدامة .

نتناول في هذا المطلب مصطلح التنمية المستدامة بمختلف جوانبها(مفهومها وأهدافها ،ومبادئها.....الخ)

### أولا: مفهوم التنمية المستدامة.

تم استخدام مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة خلال القرن الماضي ، وبرز النقاش حول هذا الموضوع مع تطور الوعي الدولي للروابط القائمة بين السكان والتنمية والبيئة، وقد وردت تعاريف متعددة لمصطلح التنمية المستدامةنذكر منها :

- عرفت لجنة الأمم المتحدة للبيئة و التنمية التي ترأسها "جروهارلمبرونتلاند "رئيسة وزراء النرويج عام 1987 التنمية المستدامة بأنها : <<هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم >>.[1]

- كما عرفت التنمية المستدامة بأنها: <<هي تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر بمصالح الأجيال القادمة،أي ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو احسن ، وأن يوضع في الحسبان عند اتخاد قرار تنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية بجانب الأبعاد الاقتصادية . [2]

- و تعرف التنمية المستدامة أيضا بأنها :<< التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل عادل للموارد الطبيعية ، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم>>[3].

- كما عرفها قاموس ويبستر webster كما يلي :<<هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا >>.[4]

من خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص تعريف شامل للتنمية المستدامة :

فهي : التنمية التي تسعى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بمصالح الأجيال القادمة وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم .

**ثانيا – أهداف التنمية المستدامة :**

---

[1] فهد مغيمش حزيران الشمري ، محسن عبد الله الراجحي ، توفيق عباس المسعودي ، **السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة (قياس و تحليل )**، دار الايام للنشر و التوزيع ،عمان،2017،ص44-45 .

[2] سلامة سالم سلمان ،**تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة ،المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة – التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة** ،أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية ،جامعة الدول العربية ، تونس ، 2006، ص53.

[3] لحضاري صالح ، كعوان سليمان ، **دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة** ، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة 2008 ، منشورات جامعة سكيكدة ، الجزائر ، 2010, ص 114-115.

[4] ديب كمال، **اساسيات التنمية المستدامة** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2015 ، ص 32.

وضعت الخطة الأممية للتنمية المستدامة ( 2016-2030)، وهي خطة عمل موسعة للعالم مدتها 15 سنة للقضاء على الفقر وعدم المساواة ، التدهور البيئي ، 17 هدفا و169 غاية محددة لتلك الأهداف ، جاءت نتيجة إتفاق 193 دولة وبالاتفاق مع رجال الأعمال والجماعات الأخرى ، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015 ودخلت هذه الأهداف حيز التنفيذ في جانفي 2016 .[1]

تتدرج مجموعة الأهداف السبعة عشر من الحد من الجوع والفقر إلى الحد من عدم المساواة والاستجابة للقضية العالمية المتمثلة في حماية البيئة والحد من الاحتباس الحراري، وتتمثل هذه الأهداف في :[2]

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .

2- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة .

3- ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمال .

4- ضمان التعلم الجيد للجميع والمنصف وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع .

5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

6- ضمان توافر المياه والمرافق الصحية للجميع وإدارتها باستدام .

7- ضمان الحصول على الطاقة و بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة للجميع .

8- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

9- بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الإبكار.

10-الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11-جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة .

12-ضمان أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة.

---

[1] فاطمة بكدي، **الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق** ، مركز الكتاب الأكاديمي ،2020 ، ص23.
Books.google .com.

[2] فاطمة بكدي ، المرجع نفسه ، ص 23-24-25.

13-اتخاد إجراءات عاجلة لمكافحة تغيرالمناخ وآثاره .

14-المحافظة على المحيطات واستخدامها على نحومستدام .

15- حماية واستعادة وتعزيزالاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس اتجاهه.

16 -تشجيع المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع .

17 - تعزيزوسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة من أجل التنمية المستدامة .

**ثالثا- مبادئ و أبعاد التنمية المستدامة :**

**1-مبادئ التنمية المستدامة :**

حددت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة انطلاقا من العلاقة القائمة بين النمو من جهة ، والبيئة من جهة أخرى .وقد تضمنت العديد من الاتفاقيات جملة من المبادئ الأساسية في سبيل حماية البيئة والموارد الطبيعية . و في هذا الصدد فقد أصدر البنك العالمي للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين عشر مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة وهي : [1]

**المبدأ 1:** تحديد الأولويات بعناية : فقد اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات و تحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية .

**المبدأ 2:** الاستفادة من كل دولار : أي التأكيد على فعالية التكلفة ، بحيث يسمح هذا التأكيد بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة .

[1] منى منصوري : **واقع و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر : دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية** ، أطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة ،جامعة 20 اوث 1955 سكيكدة ،2019-2020،ص 28-29.

**المبدأ 3:** اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف : بحيث بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات ، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر والعمل على خفض الدعم لاستخدام الموارد الطبيعية .

**المبدأ 4:** استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا : فالحوافز القائمة على السوق والرامية الى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق .

**المبدأ 5:** الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية : حيث يجب العمل على تنفيد سياسات أكثر تنظيما وقدرة ومثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية .

**المبدأ 6:** العمل مع القطاع الخاص : يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص ، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية ،عن طريق تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات مثلا .

**المبدأ 7:** الإشراك الكامل للمواطنين أي المشاركة الشعبية ، ففرص النجاح تكون قوية إذا ما أشرك المواطنون المحليون في التصدي لمشكلات بيئة لبلد ما .

**المبدأ 8:** توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا ، فيجب على الحكومة الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل : الحكومة، القطاع الخاص ، منظمات المجتمع المدني ، و تنفيذ تدابير متظافرة للتصدي لبعض القضايا البيئية .

**المبدأ 9:** تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية من خلال تبني المديرين أدنى التكاليف .

**المبدأ 10:** إدماج البيئة من البداية ،في سياسات الدول واستراتيجيات المؤسسات وكذلك الاستثمارات الجديدة المزعم إنشاؤها مستقبلا .

**2-أبعاد التنمية المستدامة :** تتمثل أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي :

**2-1-البعد الاقتصادي :** تتضمن عناصر البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الآتي : [1]

[1] فهد مغيمش حزيران الشمري ، محسن عبد الله الراجحي ، توفيق عباس المسعود ، **السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة (قياس وتحليل)** ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية** : و في هذا الصدد يستهلك الفرد في الدول الصناعية المتقدمة أضعاف ما يستهلكه الفرد في الدول النامية من النفط والغاز والفحم .
- **إيقاف تبذيرالموارد**:وذلك من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المحددة للطاقة و الموارد الطبيعية .
- **الحد من التفاوت في توزيع الدخول** : وذلك لأن لتوزيع الدخل والثروة في المجتمع أثرا جوهريا على النمو الاقتصادي في حد ذاته ، ولذلك ينبغي الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية .
- **المساواة في توزيع الموارد**: إذ أصبح عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من الدول الفقيرة والغنية ، وتتمثل هذه المسؤولية في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد جميعا أقرب إلى المساواة .إذ أن الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الموارد الطبيعية يمثل حاجزا أمام التنمية، بالإضافة إلى تقليص الاتفاق العسكري وتحويل الأموال من الانفاق على الأغراض العسكرية إلى الإنفاق على احتياجات التنمية .

**2-2- البعد الاجتماعي :**

عرف Edwaed Barbie التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي بأنهاذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية و استغلالها بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة البيئية[1] ، وفي هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تحد من حقوق المرأة ، ويتجلى هذا البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة عن طريق العدل الاجتماعي الذي مفاده أن التنمية لا ترتكز على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها إلى النوعية وكيفية توزيع تلك العائدات بما يعود على النفع في المجتمع ، لا يوجد مقياس سهل لتمثيل التنمية الاجتماعية أو التقدم في التنمية البشرية .

[1] سردون مهدية ، **أثر الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية** ، مجلة الإبداع ، المجلد 11،العدد 02 ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر ،2021 ، ص11.

يمكن استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات الاجتماعية ، بما في ذلكالتعليم والصحة والمياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء ، وأهم عناصر البعد الاجتماعي[1] :

- تثبيت النمو الديمغرافي : إذ أن النمو السكاني المتسارع يحدث أليا ضغوطا حادة على الموارد المتاحة طبيعيا ، وعلى قدرة السلطات والحكوماتعلى توفير الخدمات اللازمة . وهذا يتناسب عكسيا مع معدل الرفاهية الاجتماعية .

- الصحة والتعليم : يعد التعليم أداة من أدوات تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى مسار أكثر استدامة ، ويعد التعليم بشكله النظامي والغير نظامي عملية تتيح للبشر أفراد ومجتمعات ليتمكنوا من تحقيق كامل امكانياتهم .

- العدالة الاجتماعية : تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ، ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى .

**2-3- البعد البيئي :**

يركز هذا البعد في التنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية ، بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف حتى لا يتدهور النظام البيئي [2]. وتتمثل أهم عناصر البعد البيئي فيما يلي :[3]

- اتلاف التربة : استعمال المبيدات ، تدمير الغطاء النباتي ، إن تعرية التربة و فقدان انتاجيتها يؤديان الى التقليص من غلتها وتخرج سنويا مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية من دائرة الإنتاج ، كما أن الافراط في استخدام المبيدات يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية ، وأما الإفراط في استخدام المبيدات الزراعية فيعد سببا رئيسيا من تلوث الغداء والمزروعات، وكذلك الاستعمال المفرط للأسمدة الكيميائية يؤدي إلى نتائج عكسية و حدوث خسائر اقتصادية .

---

[1] المرجع نفسه، ص11

[2] هاشم مرزوك علي الشمري – حميد عبيد عبد الزبيدي–ابراهيم كاطع علو الجوارني ، **الاقصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة** ،دار الايام للنشر والتوزيع ،عمان – الاردن ، 2016، ص 52.

[3] فهد مغيمش حزيران الشمري ، محسن عبد الله الراجحي، توفيق عباس المسعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

- حماية الموارد الطبيعية : وتعني استخدام الأراضي الزراعية وإمدادات المياه استخدام كفئ ، وكذلك تبني ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة ، وهذا يتطلب تجنب الاستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات ،واستخدام الري استخداما أمثل واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء .

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري : إذ يشكل الاحتباس الحراري أحد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة ، لما يرافقه من تغيرات تتمثل بزيادة الجفاف وإتلاف الأراضي والمحاصيل الزراعية ، وكذلك انتشار الأوبئة بين الحيوانات والنباتات والإنسان ، وحدوث موجات من العواصف والفيضانات . فالهدف الأساسي للتنمية المستدامة العمل على إيجاد بيئة خضراء خالية من التلوث ، وحماية البيئة من جميع الآثار السلبية لجميع المخلفات .

**رابعا– مؤشرات التنمية المستدامة :**

تتطلب التنمية المستدامة ليس فقط تحقيق زيادة في الدخل الفردي ، وإنما تغييرفي أنماط صنع القرار ، ولقد صدرت في عام 1996 عن لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية المستدامة والتي بلغ عددها 130مؤشر، ويكون الحق لأي دولة في اختيار ما يناسبها من المؤشرات لتقييم التقدم المحرز للوصول إلى أهداف الاستدامة بحسب توافر البيانات ، وتم تخفيض هذه المؤشرات إلى 59 مؤشرنتيجة الصعوبة في الاختيار بينها[1].

ويمكن عرض المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة وفق ما قدمته الأمم المتحدة من خلال الجدول التالي:

**جدول(02): مؤشرات التنمية المستدامة .**

| المؤشرات | المؤشرات القياسية |
|---|---|
| **<u>المؤشرات الإقتصادية</u>**<br>و تشير إلى مدى قدرة الدولة على بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية | - معدل الدخل الوطني للفرد و نسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني .<br>- الميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات. |

[1] شادي ابراهيم حسن شحادة ، **دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

| | |
|---|---|
| المستدامة . | - قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي<br>- نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي.<br>- الاستهلاك السنوي للطاقة و كثافة استخدامها<br>- كمية إنتاج النفايات .<br>- وسائل النقل و المواصلات . |
| **المؤشرات الاجتماعية**<br>و تشير إلى العدالة الإجتماعية التي تعتبر واحدة من أهم القيم الاساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة . | - السكن و نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر .<br>- نسبة السكان العاطلين عن العمل (معدل البطالة ) .<br>- الصحة العامة .<br>- التعليم والتكوين أي معدل الإلتحاق بالمدارس الابتدائية و الثانوية و العالية .<br>- الأمن الإجتماعي و حماية الناس من الجرائم .<br>- النسبة المئوية للنمو السكاني . |
| **المؤشرات البيئية :**<br>و تشير إلى الوضع القائم و رصد التغيرات التي تحدث على البيئة و الموارد الطبيعية سواء كانت ايجابية أو سلبية . | - مساحة الاراضي المزروعة مقارنة بالمساحات الكلية .<br>- الكمية المستخدمة من المبيدات و المخصبات الزراعية .<br>- مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية .<br>- نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية<br>- نصيب الفرد من المياه العذبة .<br>- نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية . |

| | |
|---|---|
| **المؤشرات المؤسسية :**<br>و تشير إلى القوة الدافعة للنمو الصناعي والتي تساعد على رفع مستويات المعيشة متمثلة في الإبتكارات التكنولوجية . | - عدد مستخدمي الأنترنت لكل 1000 مواطن<br>- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن .<br>- عدد أجهزة الحواسب لكل 1000 مواطن .<br>- نسبة الإنفاق على البحث العلمي و التنمية من إجمالي الناتج المحلي .<br>- الخسائر البشرية و الإقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية . |

**المصدر:**من اعداد الطالبة بالاعتماد على ( شادي ابراهيم حسن شحادة ، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ،المجلد 03 ، العدد 01، جامعة السويس ، القاهرة ،2022 ، ص 41 – 42)،و ( الجودي صاطوري ، التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع و التحديات ، مجلة الباحث ، العدد 16 ، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج (الجزائر )، 2016، ص 302).

تناولنا من خلال هذا المبحث الجانب النظري لكل من مصطلحي الشمول المالي والتنمية المستدامة، وسنحاول توضيح العلاقة النظرية الموجودة بينهما خلال المبحث التالي.

## المبحث الثاني : علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة :

يهدف الشمول المالي إلى المساهمة في زيادة الوعي بضرورة توفير التمويل لكل فئات الأعوان الاقتصادية دون استثناء، وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج . كما يأتي ذلك في إطار الحرص الذي توليه معظم دول العالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوصول لشمولية الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، لذلك سوف نبرز من خلال هذا المبحث علاقة الشمول المالي بأبعاد التنمية المستدامة وكذا دوره في تحقيق أهدافها.

### المطلب الاول : علاقة الشمول المالي بأبعاد التنمية المستدامة :

تتجلى العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في المزاياالاقتصادية والاجتماعية التي يحققها الشمول المالي للأفراد والشركات والحكومة في السعي لتحقيق الاستدامة ، ويجتمع الشمول المالي مع التنمية المستدامة عند تقاطع البعد الاقتصاديوالاجتماعي، والبيئي[1]كما يوضح الشكل الموالي.

**الشكل (01):** ارتباط أبعاد التنمية المستدامة بالشمول المالي

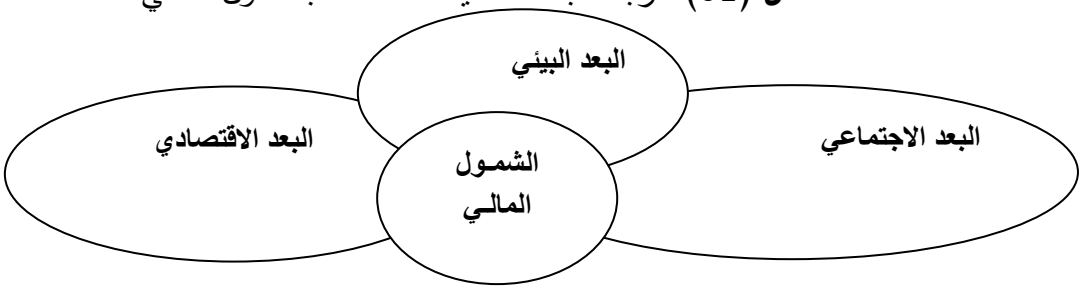


**المصدر:** عريس عمار ، بوزرب خير الدين ، الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – التجربة الإماراتية نموذجا و إمكانية الإستفادة منها بالجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة ، المجلد 06، العدد 01، جامعة جيجل، الجزائر، 2023، ص 311

يمكن توضيح ملامح ارتباط أبعاد التنمية المستدامة بالشمول المالي على النحو الآتي :

[1] عريس عمار بوزرب خير الدين ، **الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة** ، التجربة الاماراتية نموذجا وامكانية الاستفادة منها بالجزائر ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد 6 ، العدد 1 ،جامعة جيجل ، الجزائر ، 2023، ص 311

**أولا: علاقة البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالشمول المالي :**

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها ، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد ،فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء و الشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية ، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة ، وترفع الإنتاجية و الدخول ، والتي بدورها تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية[1].

فعمل مقدمي الخدمات المالية الرسمية مثل المؤسسات المالية على جلب البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك في المجتمع إلى القطاع المالي الرسمي من خلال مخططات ملكية الحسابات ، وتوفير التمويل بأسعار معقولة ، وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الأخرى والتي من شأنها تحسين ظروفهم الاقتصادية وتحسين مستوى معيشتهم وتمكينهم من إدارة المخاطر المالية التي يواجهونها . وهو ما ينعكس كذلك على ربحية المؤسسات المالية ، ويساهم في خلق فرص العمل و زيادة النمو الاقتصادي . هذا ما جعل الشمول المالي يحظى بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وخاصتا النامية منها ، و هذا لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي [2] .

**ثانيا : علاقة البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالشمول المالي :**

يجب على مقدمي الخدمات المالية الرسمية أن يتعاملوا مع البالغين المرتبطين بالبنوك بعناية، واحترامهم ومعاملتهم بشكل عادل من خلال التسعير العادل للمنتجات المالية والخدمات ، وتجنب التمييز العنصري عند خدمة العملاء البنكيين، و المضي قدما في خدمة عملاء البنوك الذين لديهم احتياجات مالية، وهذا ما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر .

وقد تم الاعتراف مؤخرا بالشمول المالي عالميا باعتباره مفتاح للتنمية المستدامة لأن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية يسمح بمعاملات فعالة وآمنة ، ويساعد الفقراء على التغلب على الفقر من خلال

[1] صورية شنبي ، السعيد بن لخضر ، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية** ، تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 4 ، العدد 1 جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر، 2019،ص113 .

[2] عريس عمار،بوزرب خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص311 (بتصرف)

منحهم فرصة للاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال ولإدارة المخاطر المالية بشكل أفضل في ظل عدم اليقين[1].

**ثالثا: علاقة البعد البيئي للتنمية المستدامة بالشمول المالي :**

يلعب الشمول المالي دورا مهما في دعم المشاريع والمبادرات البيئية، فعندما يتمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية مثل القروض والمدخرات والتأمين، يمكنهم بسهولة الاستثمار في الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، المائية) والزراعة المستدامة والأنشطة الأخرى الصديقة للبيئة، كالتشجير مثلا..... الخ. كما يتيح الوصول إلى التمويل لتطوير وتنفيذ المشاريع التي تعزز الطاقة النظيفة وكفاءة الموارد والحفاظ على البيئة.

يمكن للشمول المالي أيضا أن يسهل التمويل الأخضر والاستثمار في المشاريع المستدامة بيئيا حيث تضمن الخدمات والمنتجات المالية دعم على وجه التحديد للتخفيف من تغير المناخ (الاحتباس الحراري) والتكيف معه والحفاظ على البيئة.

إن مساهمة التمويل المالي في تعزيز الثقافة المالية والوعي البيئي من خلال التثقيف والتوعية البيئية يساعد الأفراد على فهم تأثير قراراتهم المالية على البيئة، من خلال دمج المعرفة البيئية في برامج محو الأمية المالية. ويمكن للأفراد اتخاذ خيارات أكثر استنارة مثل اختيار خيرات الاستثمار المستدام أو تبني ممارسات مالية صديقة.

يمكن أن يوفر قياس الأثار البيئية الإيجابية الناتجة عن زيادة الشمول المالي رؤي لواضعي السياسات والمؤسسات المالية ومنظمات التنمية لزيادة موازنة الخدمات المالية مع الاستدامة البيئية.

بشكل عام يمكن للشمول المالي أن يدعم البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال تمكين الوصول إلى التمويل للمبادرات البيئية، وتعزيز التمويل والاستثمار الأخضر، وتعزيز المعرفة المالية والوعي البيئي والمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة.

[1] عريس عمار ، بوزرب خير الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص311

## المطلب الثاني : الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يمثل الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك على النحو التالي :

**أولا: الشمول المالي و القضاء على الفقر:**

طبقا لتقارير البنك الدولي ، هناك أكثر من 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 1.90 دولار يوميا ، فضلا على أن فرص حصولهم على الخدمات تكاد تكون منعدمة ، مما يجعل من الصعب عليهم تسيير حياتهم الاقتصادية ، وتشيرقاعدة البيانات العالمية(Findex 2015 )، إلى أن من بين 66% من البالغين الأثرياء في جميع دول العالم 60%منهم يملكون حسابات رسمية مصرفية ، في حين أن 54%من الفقراء ،40% منهم ليس لهم حسابات مصرفية هذه الفجوة تعكس جيدا عدم وصول الخدمات المالية التي من شأنها أن تخلق ما يسمى بدوامة الفقر[1].

**ثانيا: الشمول المالي يوفر للأفراد خدمة الادخار:**

من ضمن الخدمات المالية التي قدمها نظام الشمول المالي هي خدمة الادخار ، وعندما تتوفر هذه الخدمة للأفراد تساعدهم على زيادة مقدرتهم في مواجهة الأزمات المالية ، و تعمل على تنظيم استهلاكهم ، فضلا عن قدرتهم على حيازة الأصول الإنتاجية [2].

**ثالثا: يساهم الشمول المالي في الحد من الجوع و تعزيز الأمن الغذائي:**

وفقا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ( FAO2015) هناك حوالي 795مليون شخص يعانون من نقص الغذاء على الصعيد العالمي ، وهؤلاء الأشخاص معظمهم يعيش في المناطق النائية البعيدة عن التغطية المصرفية مما يقلل من فرص حصولهم على الخدمات المصرفية المختلفة مثل الائتمان والتأمين على محاصيلهم الزراعية ،ويحد من قدرتهم في زيادة استثماراتهم الزراعية ، وبلا شك فالشمول المالي قد لعب دور جوهري في زيادة الاستثمار الزراعي ، من خلال توفير خدمة التأمين ضد

[1] محمد محروس سعدون , الشمول المالي و اثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة " دراسة تحليلية لواقع الدول العربية , مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية , المجلد 52, العدد 4, جامعة المنوفية ,مصر, 2020 , ص 34.

[2] المرجع نفسه ، ص 35

الكوارث مثل ( الفيضانات ، والسيول ، و الجفاف ) ،ومكن هؤلاء الأفراد من ادخار أرباحهم ، مما يساعدهم في المستقبل على تلبية احتياجاتهم الرأسمالية من معدات زراعية و بذور ....الخ .

فضلا عن ذلك فقد ساهمت الخدمات المالية الرقمية في تسهيل عملية توزيع الأجور والإعانات على المزارعين[1] .

**رابعا: الشمول المالي يساهم في تحسين مستوى الصحة:**

وذلك من خلال مجموعة الخدمات التي يقدمها فمثلا : خدمة الادخار تساعد الأفراد على إدارة نفقاتهم الطبية سواء المخطط لها أو غير المخطط لها ، وخدمة التأمين تجعل الأفراد في حالة استقرار وعدم قلق أو خوف من المستقبل و ما تقوم به الحكومة المصرية الآن بناء على توجيهات رئيس الجمهورية من تعميم خدمة التأمين الصحي الشامل على كافة أنحاء الجمهورية لهو خير مثال لتطبيق الشمول المالي في قطاع جوهري وحساس يهم كافة أفراد المجتمع ،و طبقا لتقارير البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية فان من أسباب بقاء الأشخاص في دوامة الفقر في الدول النامية ، هي المدفوعات النقدية المنفقة على الرعاية الصحية ، التي تستوعب كامل مدخراتهم و دخولهم في معظم الأحيان[2] .

**خامسا: الشمول المالي له مردود ليس ضئيل على العملية التعليمية:**

حيث أثبتت الإحصائيات أن هناك حوالي 57 مليون طفل في سن التعليم الأساسي غير ملتحقين بالعملية التعليمية، وهناك ارتباط وثيق بين جودة العملية التعليمية من جانب و قدرة الأسر على الاستثمار في فرص التعليم من جانب آخر (العلاقة طردية )، وأيضا يرتبط النمو الاقتصادي برأس المال البشري ، فكلما كان رأس المال البشري مدرب بشكل كفء كلما ساعد ذلك على ارتفاع مستويات التنمية ، وعلى النقيض فإن ضعف الأداء التربوي من شأنه أن يحد من التنمية .

فالمردود الإيجابي للشمول المالي على العملية التعليمية يتمثل في أن خدمة الادخار تساعد الأفراد على إدارة نفقات التعليم، وأكدت بعض الدراسات بأن هناك زيادة نسبة 20% في الانفاق على التعليم للأسر

[1] محمد محروس سعدون، مرجع سبق ذكره ، ص 35

[2] محمد محروس سعدون، المرجع نفسه ، ص 35-36

التي تمكنت من فتح حسابات مصرفية ، وإن خدمة القروض الصغيرة ذات الآجال القصيرة ، قد ساعدت الأسر على دفع نفقات التعليم[1] .

**سادسا: الشمول المالي يساعد على زيادة النمو الاقتصادي:**

فالحرمان المالي لطائفة من الأفراد داخل المجتمع له آثاره السلبية على النمو الاقتصادي ، فلا تزال هناك فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء في الحصول على التعليم والصحة في الدول النامية ، ويتيح الشمول المالي لهذه الفئات الوصول للخدمات والمنتجات المالية مثل : تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشروعات المنتجة ، ومع التطور التكنولوجي و التقنيات الحديثة ساعد استخدام هذه التكنولوجيا مثل الهاتف المحمول في تحسين وصول الخدمات المالية للمناطق النائية التي لا تتوفر بها فروع رسمية للمؤسسات المالية مما يمكن الأفراد من الاستفادة من الخدمات المالية[2] .

ويمكن توضيح آلية تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة من خلال الشكل الموالي .

[1] محمد محروس سعدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 36

[2] محمد محروس سعدون ، المرجع نفسه ، ص 36

**الشكل (02): علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة**

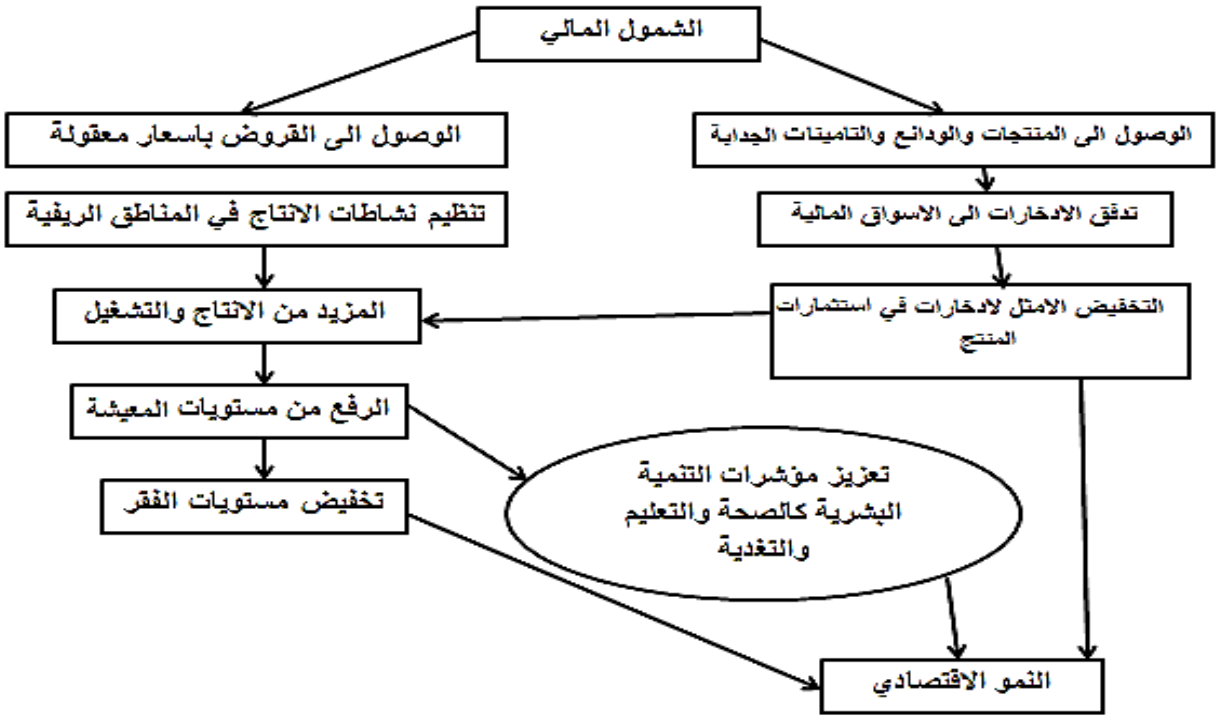


**المصدر:** عريس عمار ، بوزرب خير الدين، الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – التجربة الإماراتية نموذجا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر –، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد 06، العدد 01، جامعة جيجل، الجزائر، 2023 ،ص 312

نستخلص من خلال هذا المبحث أنه توجد علاقة متينة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة .وهذا ما يبرز من خلال مساهمة الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ودوره في تحقيق معظم أهدافها.

## المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوعي الشمول المالي، والتنمية المستدامة من زوايا مختلفة، كما يوجد عدد مهم من الدراسات التي عالجت العلاقة بين هذين المتغيرين، نستعرض فيما يلي بعضا منها.

### المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية :

**أولا–دراسة** صورية شنبي ، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية ( تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية ) ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 04 ، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2019.

عالجت هذه الدراسة أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية ( تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية )، وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي،أهميته،أهدافه ودوره في التنمية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يتيح تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

**ثانيا– دراسة** قاسمي ياسمينة ، مزيان توفيق ، دوروأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر و الدول العربية ) ،مجلة المنهل الاقتصادي ،المجلد 05 ، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، الجزائر، 2022 .

عالجت هذه الدراسة إشكالية دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة ، وهدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة . وقد توصلت هذه الدراسة إلى توضيح صورة شاملة عن واقع واحتياجات تعزيز

الشمول المالي في الدول العربية للارتقاء بمؤشرات الشمول المالي وتحسينها من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية .

**ثالثا– دراسة** فاطمة الزهراء مغدور ،عماد معوشي، الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد 06، العدد 02، جامعة يحي فارس بالمدية ، الجزائر ، 2022 .

عالجت هذه الدراسة الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية وهدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الشمول الماليكأهم تحول عالمي كشفت عنه الأزمة المالية لسنة 2008 ،

وقد توصلت هذه الدراسةإلىوجود علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي لدول مجلس الخليج العربي، بينما توجد علاقة عكسية بين الشمول المالي والاستقرار المالي للجزائر ،لبنان ، المغرب ، العراق و تونس .

**رابعا _ دراسة** بخوش ليندة ، طالب عمر، الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي في الأردن (2018–2020 )ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 07،العدد 01 (خاص) ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر ، الجزائر ، 2023.

عالجت هذه الدراسة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي في الأردن (2018–2020) ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت هذه الدراسة الى أن نجاح الاستراتيجية الوطنية في تعزيز الشمول المالي في الاردن ، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع نسبة الوصول المالي ، وتقليص الفجوة الجندرية، وزيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ، وتمكين كافة الشرائح من الاستفادة من الخدمات المالية .

**ثانيا : الدراسات السابقة باللغة الاجنبية .**

**أولا– الدراسة الأولى:**

Ratnawati ,kusuma, the impact of financial inclusion on economicgrowth , poverty, income inequality, and financialstability in Asia, the journal of Asian finance , economics and business, volume 7, issue 10 , korea 2020.

عالجت هذه الدراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في آسيا.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر، وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في العديد من البلدان في آسيا ، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن جميع أبعاد الشمول المالي لها تأثير كبير في الوقت نفسه على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل، والاستقرار المالي من ناحية أخرى .

**ثانيا- الدراسة الثانية:**

Belaadjaouida , the importance of financialinclusione in achievingsustainable-development in Arabcountries , journal of contemporary business and economicstudies , volume 05, n02, setifuniversity , Algeria , 2022

عالجت هذه الدراسة أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية وهدفت إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي ، وأهميته وأهدافه ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يوفر خدمات مالية متطورة لشرائح واسعة من المجتمع وبأسعار معقولة وبطريقة مستدامة .

**المطلب الثالث: القيمة المضافة.**

ناقشنا من خلال دراستنا العلاقة النظرية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، كما قمنا باختبار هذه العلاقة من خلال إسقاطها على أرض الواقع في السياق الجزائري، وقد تبين لدينا من خلال تحليل مختلف المعطيات أن هناك جهود مبذولة لترسيخ الوعي بالشمول المالي، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمكين الفئات المهمشة والتي تعاني من الاقصاء من الوصول إلى الخدمات المالية، لكن عدم كفاءة

القطاع البنكي ووجود بعض العوائق الثقافية والدينية، وعوائق أخرى يعرقل التوظيف الفعال لمفهوم الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة.

وعليه تقدم دراستنا تشخيصا وافيا لوضع الشمول المالي في الجزائر، ما يسهل العمل على معالجة النقائص ووضع الحلول المناسبة بما يمكن من تحقيق التنمية المستدامة.

**خلاصة الفصل :**

حاولنا من خلال هذا الفصل ضبط المفاهيم المتعلقة بكل من مصطلحي الشمول المالي والتنمية المستدامة، كما عملنا على تحديد طبيعة العلاقة النظرية بين هذين المصطلحين، حيث تبين لنا من خلال هذا الفصل أن إشكالية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أصبحت شيئا فشيئا في صلب الانشغالات الدولية، وحت وإن تعددت المفاهيم واختلفت الآراء حول الشمول المالي إلا أن هناك اتفاق إلى حد بعيد حول مؤشرات قياسه على المستوى الدولي.

كما تبين لنا في هذا الفصل أن دراسة الشمول المالي تتوسع لتشمل العلاقة بين المالية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وهو ما يجعل من مفهوم الشمول المالي ملائما جدا لمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

نحاول في الفصل الثاني اسقاط هذه العلاقة على حالة الجزائر من خلال اختبار واقع الشمول المالي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة.

# الفصل الثاني

## تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر وانعكاساته على التنمية المستدامة

**تمهيد:**

نحاول في هذا الفصل تقديم تحليل دقيق لواقع الشمول المالي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقييم دور النظام المصرفي في تحقيق الشمول المالي باستعمال مجموعة من المؤشرات البنكية المتعلقة أساسا بالكثافة البنكية ، ومستوى الوساطة البنكية ، وحجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

كما نركز على دور المؤسسات المالية غير البنكية والمتمثلة في مؤسسات البريد وقطاع التأمينات في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، لما لها من أهمية بالغة في تقديم خدمات مالية متنوعة لمختلف فئات الأعوان الاقتصاديين، وبالإضافة إلى ذلك سنحاول من خلال هذا الفصل الإطلاع على الجهود المبذولة لترقية الشمول المالي في الجزائر وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

بناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، حيث سنتناول في المبحث الأول تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر وانعكاساته على التنمية المستدامة ، أما المبحث الثاني فسوف نتطرق إلى الجهود المبذولة لترقية إطار الشمول المالي في الجزائر. وفي المبحث الثالث سنتعرف على دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

## المبحث الأول: دور الجهاز المصرفي في تحقيق الشمول المالي في الجزائر

تلعب البنوك والمؤسسات المالية دورا هاما في تجميع المدخرات ، وإعادة توزيعها في شكل تمويل للمشاريع لتحقيق التنمية الاقتصادية. إذ يوفر عدد الوكالات البنكية والمؤسسات المالية وكيفية انتشارها، فرصا للأفراد للمشاركة في النظام المالي الرسمي والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية التي توفرها، ومن تم ادراج جميع فئات المجتمع وخاصة الفئات الهشة في المعاملات المالية الرسمية.

### المطلب الأول: تقديم النظام المصرفي في الجزائر.

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى مكونات الجهاز المصرفي الجزائري من مصارف ومؤسسات مالية، ودورها في تجميع المدخرات وتمويل الاقتصاد.

**أولا: مكونات النظام المصرفي الجزائري:**

وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر نهاية ديسمبر 2021 إلى 27 مصرفا ومؤسسة مالية، مقرهم الاجتماعي بالجزائر العاصمة ، وتتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:

- ستة (06) بنوك عمومية.
- ثلاثة عشر (13) بنكا خاصا دو رؤوس أموال أجنبية ، منها بنك دو رأس مال مختلط (بنك البركة).
- مؤسستان (02) ماليتان عموميتان.
- خمسة (05) مؤسسات متخصصة في الايجار المالي، من بينها 03 عمومية وتعاضدية (01) واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية سنة 2009 صفة مؤسسة مالية[1].[2]

أما من حيث الملكية فتنقسم البنوك والمؤسسات المالية إلى[2]:

**محلية** وهي :

- البنك الوطني الجزائري (BNA).

[1] _بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الفصل 05: الوساطة المالية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، جوان 2022.

[2] جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 04، اعلانات وبلاغات بنك الجزائر ،2022/01/15،ص 29 (قائمة البنوك المتعددة إلى غاية 2022/01/02)

- بنك الجزائر الخارجي (BEA) .
- بنك التنمية المحلية (BDL).
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) .
- القرض الشعبي الجزائري (CPA)
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

*بنوك مشتركة وهي:

- بنك البركة وهو بنك بحريني جزائري .
- المؤسسة العربية المصرفية–الجزائر وهو بنك بحريني جزائري .
- البنك العربي – الجزائر: وهو بنك أردني جزائري .
- بنك الخليج – الجزائر وهو بنك كويتي جزائري .
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر: وهو بنك أردني جزائري .

.مصرفالسلام – الجزائر: وهو بنك البحرين.

**الأجنبية:**

- سيتي بنك الجزائر، وهو بنك أمريكي .
- إتش إس بي سي الجزائر، وهو بنك بريطاني .
- بنك نتيكسيس–الجزائر– وهو بنك فرنسي .
- سوسيتيجينرال–الجزائر– وهو بنك فرنسي .
- بي.ن.بيبارياس– الجزائر وهو بنك فرنسي .
- فرنسا بنك– الجزائر.
- ترست بنك – الجزائر .

أما عن المؤسسات المالية والتي يبلغ عددها 8 مؤسسات هي3:

1– شركة إعادة التمويل الرهني .

2– الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف "ش.م.ا.م.ت.ش.أ"

3– الشركة العربية للإيجار المالي.

4– المغاربية للإيجار المالي–الجزائر.

5– الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية "مؤسسة مالية".

6- الشركة الوطنية للإيجار المالي (شركة أسهم) .

7-إيجار يزينغ الجزائر (شركة أسهم) .

8- الجزائر إيجار (شركة أسهم) .

وتسيطر المصارف الحكومية (العمومية) على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر إذ تستحوذ على نحو 80% من موجودات القطاع المصرفي و 85% من القروض، و 90% من الودائع (2010-2017)

وهذا الجدول يوضح تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر (2011-2021):

**الجدول 03 :** تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر (2011-2021)

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المصارف | 20 | 20 | 20 | 20 | 20 | 20 | 20 | 20 | 20 | 20 | 19 |
| البنوك العمومية | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 |
| البنوك الخاصة | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 13 |
| المؤسسات المالية | 07 | 9 | 9 | 9 | 9 | 9 | 9 | 8 | 8 | 8 | 8 |
| المؤسسات المالية العمومية | 04 | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 | 06 |
| المؤسسات المالية الخاصة | 03 | 03 | 03 | 03 | 03 | 03 | 03 | 02 | 02 | 02 | 02 |
| المجموع | 27 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 28 | 28 | 28 | 27 |

**المصدر:** تم اعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر( 2018 ، 2021 ، 2015) / https : // www.bank – of – algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد البنوك الخاصة أكبر من البنوك العمومية، لكن رغم ذلك تبقى البنوك العمومية مهيمنة على السوق البنكي بحصة سوقية تتجاوز 90%، وهو ما يعكس ضعف القطاع المصرفي الخاص في الجزائر، كما أن عدد المؤسسات المالية يبقى ضئيلا جدا مما يحد من الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات سواء كانت عمومية أو خاصة في تحقيق الشمول المالي.

## ثانيا : تطور عدد الوكالات البنكية ووكالات المؤسسات المالية في الجزائر

يعد مؤشر الكثافة البنكية أحد المؤشرات الرئيسية لتحليل مستوى الشمول المالي ، ويوضح الجدول الموالي تطور عدد وكالات القطاع المصرفي في الجزائر .

**الجدول (04):**تطور عدد الوكالات البنكية والمؤسسات المالية في الجزائر (2011-2021).

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المصارف | 1360 | 1392 | 1409 | 1445 | 1469 | 1490 | 1501 | 1525 | 1546 | 1578 | 1603 |
| البنوك العمومية | 1086 | 1091 | 1094 | 1113 | 1123 | 1134 | 1142 | 1155 | 1168 | 1184 | 1202 |
| البنوك الخاصة | 274 | 301 | 315 | 332 | 346 | 356 | 359 | 370 | 378 | 394 | 401 |
| المؤسسات المالية | 81 | 86 | 85 | 86 | 87 | 87 | 94 | 92 | 91 | 96 | 97 |
| المؤسسات المالية العمومية | / | / | / | 77 | 78 | 79 | 77 | 76 | 75 | 79 | 79 |
| المؤسسات المالية الخاصة | / | / | / | 9 | 9 | 8 | 17 | 16 | 16 | 17 | 18 |
| المجموع | 1441 | 1478 | 1494 | 1531 | 1556 | 1577 | 1595 | 1617 | 1637 | 1671 | 1700 |

**المصدر** : تم إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2013،2012،2021،2018).

https : // www.bank – of – algeria.dz

عرف عدد وكالات القطاع المصرفي تطور ملحوظا في الفترة بين 2011 إلى 2021حيث انتقل عدد الوكالات من 1357 وكالة إلى 1603 وكالة على التوالي ، ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع عدد وكالات البنوك الوطنية والأجنبية ، بينما شهد عدد المؤسسات المالية نمو بسيطا من 81 مؤسسة سنة 2011 إلى 97 مؤسسة سنة 2021.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد وكالات البنوك العمومية أكثر بكثير من عدد وكالات البنوك الخاصة ، وهذا راجع إلى إستراتيجية الدولة لإنشاء الوكالات في كل الولايات ، حيث أن توزيع الوكالات على المستوى الوطني غير متكافئ ، إذ نجد أن وكالات القطاع الخاص تتركز في ولايات الشمال .

**المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي المرتبطة بالقطاع المصرفي في الجزائر:**

تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex، والذي يصدره البنك العالمي من أشمل مجموعة البيانات في العالم ، يصدر كل ثلاث سنوات منذ عام 2011 ، إذ يشمل هذا الإصدار على مؤشرات محدثة عن كيفية تمكين البالغين من امتلاك حسابات مصرفية ، والقيام بالمدفوعات والادخار والاقتراض وإدارة المخاطر. لذا سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

**أولا : مؤشرات مستوى الوساطة البنكية في الاقتصاد .**

**1 . الموارد المجمعة من قبل المصارف :**

من خلال هذا العنصر سوف نقوم بتبيان قدرة البنوك العمومية والخاصة على جذب الودائع التي تعتبر أحد الركائز الأساسية التي تعبر عن مدى ثقة المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل مع مثل هذه البنوك ، وعلى مدى كفاءة وقدرة البنوك على جمع ودائع ، وذلك من خلال تطور ودائع البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري وحصة كل من البنوك العامة والخاصة من إجمالي الودائع المجمعة ، وهذا ما ستوضحه من خلال الجدول التالي :

**الجدول ( 05)** : الودائع المجمعة من قبل المصارف وحصة المصارف العمومية والخاصة .

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الودائع المجمعة من طرف المصارف (مليار دج)** | **6733.0** | **7738.0** | **7787.4** | **9117.5** | **9200** | **9079.9** | **10232.2** | **10922.7** | **10639.5** | **10756.0** | **12492.0** |
| **حصة المصارف العمومية** | **%89.1** | **%87.1** | **%86.1** | **%87.7** | **%88.3** | **%87.06** | **%85.81** | **%86.24** | **%85.32** | **%84.71** | **%84.61** |
| **حصة المصارف الخاصة** | **%10.9** | **%12.9** | **%13.4** | **%12.3** | **%11.7** | **%12.94** | **%14.19** | **%13.76** | **%14.68** | **%15.29** | **%15.39** |

**المصدر** : تم إعداده بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011،2013،2016،2021)

https : // www.bank – of – algeria.dz

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن المصارف العمومية تهيمن على الحصة الاكبر من الموارد المجمعة من قبل القطاع المصرفي ، حيث تتراوح بين 84.61% و 89.1%، بينما تعد حصة المصارف الخاصة ضئيلة جدا مقارنة بعدد المصارف الخاصة الناشطة في الجزائر ، وهو ما يدل على وجود حاجز بين البنوك الخاصة والمتعاملين الاقتصاديين والمتمثل في الوازع الديني لدى المتعاملين الاقتصاديين.

## 2 . الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (%من اجمالي النتائج المحلي)في الجزائر

**الجدول (06):** الإئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي (2011-2021)

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **النسبة%** | 13.7 | 14.0 | 16.5 | 18.4 | 21.7 | 22.9 | 24.4 | 24.9 | 25.8 | 29.7 | 25.9 |

**المصدر** :البنك الدولي https : // databank. Worldbank.org

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص عرفت ارتفاعا مستمرا في الفترة الممتدة من 2011إلى 2021، ويفسر ذلك بزيادة الاهتمام بالقطاع الخاص في سياق الجهود الرامية لتحقيق التنويع الاقتصادي ، والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات. لكن نسبة الإئتمان المحلي الموجهة للقطاع الخاص تبقى ضعيفة ، حيث لم تتجاوز حاجز 29.7% ، كأعلى نسبة مسجلة سنة 2020.

تشير المعطيات المتعلقة بحجم الموارد المجمعة من طرف المصارف من جهة ، وحجم القروض الموجهة للقطاع الخاص من جهة أخرى ، إلى ضعف مستوى الوساطة البنكية وعدم مرونة القطاع البنكي في منح القروض للقطاع الخاص .

**ثانيا: المؤشرات المتعلقة بالوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية .**

**1 . مؤشر الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي:**

**الجدول( 07):** الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي خلال الفترة (2011-2021).

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكتلة النقدية المتداولة مليار دج | 2571.5 | 2952.3 | 3204.0 | 3658.9 | 4108.1 | 4497.2 | 4716.9 | 4926.8 | 5437.6 | 6140.7 | 6712.25 |

**المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2014،2019،2021).**

https : // www.bank – of – algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود حجم كبير للكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي ، كما سجل حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي إرتفاعا مستمرا خلال الفترة من 2011 إلى غاية 2021 ، وهذا ما يدل على وجود حاجز بين القطاع المصرفي والأعوان الإقتصاديين ، كما يدل على عدم قدرة البنوك على إمتصاص الحجم الهائل من السيولة المتداولة خارج القطاع المصرفي.

**2- مؤشر ماكينات الصراف الالي لكل 100 ألف بالغ-الجزائر (2011-2021)**

**الشكل 03: ماكينات الصراف الالي لكل 100 ألف بالغ (2011- 2021 )**

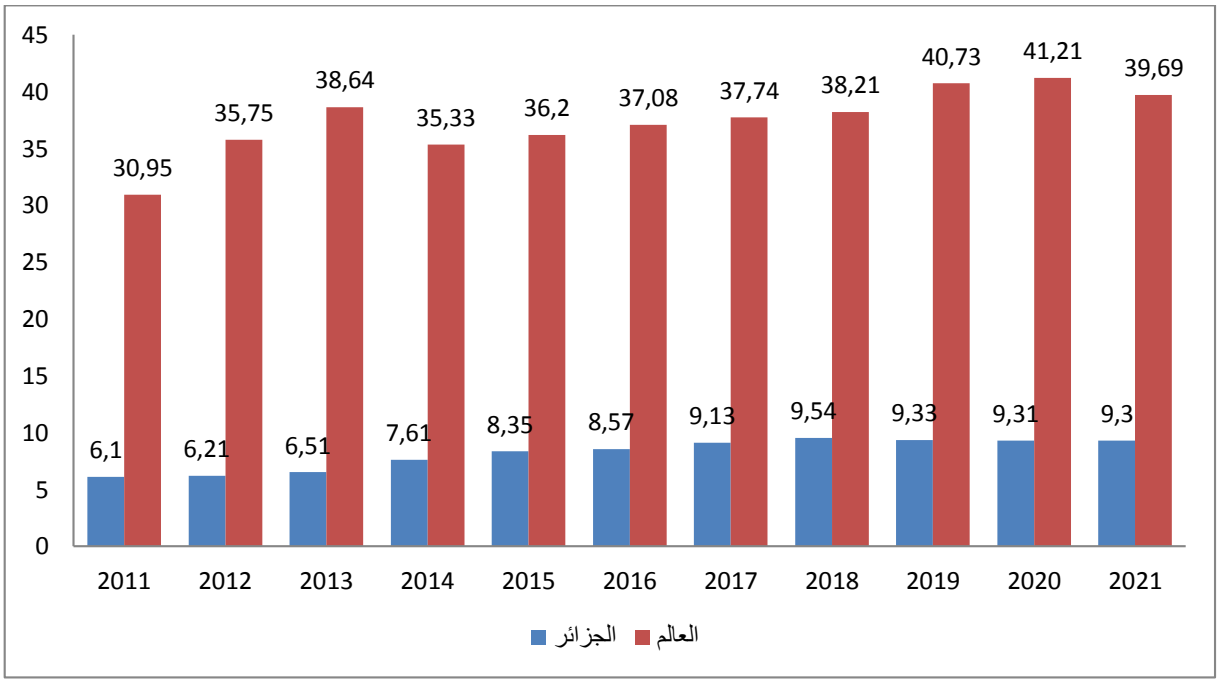


**المصدر**: تم اعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي .

https : // databank. Worldbank.org

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100 ألف بالغ عرفت بعض الإرتفاع في الفترة بين 2011 و 2021 من 6.10 سنة 2021 إلى 9.30 سنة 2021 ، لكن رغم ذلك تبقى هذه النسبة بعيدة عن المتوسط العالمي الذي وصل إلى 39.69 جهاز لكل 100 ألف ساكن سنة 2021 حسب معطيات قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي البنك الدولي.

**ثانيا: واقع مؤشر بعد استخدام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية في الجزائر**

**1-مؤشر ملكية الحسابات .**

**الجدول (08):** بالنسبة البالغين فوق 15 عاما ممن لديهم حساب لدى المؤسسة المالية الرسمية او من خلال مقدم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول:

| السنوات | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| السنبة المئوية % | 33.3 | 50.5 | 42.8 | حوالي 44 |

**المصدر:** قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (البنك الدولي).

https : // databank. Worldbank.org

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع محسوس في ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014 ، حيث كانت النسبة 33.4% لترتفع سنة 2014 إلى 50.5%، لكن سرعان ما تراجعت في الفترة 2014 إلى 2017 لتصل إلى نسبة 42.8% ، لكنها ارتفعت من جديد ولكن ارتفاعا ضعيف سنة 2021 حيث بلغت حوالي 44%، وهذا ما يدل على ضعف الوعي المصرفي لدى الشباب.

***الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات.**

**الجدول (09)** : نسبة الفجوة بين الجنسين البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب.

| السنة | الذكور | الإناث |
|---|---|---|
| 2011 | 46% | 20% |
| 2014 | 61% | 40% |
| 2017 | 56% | 29% |
| 2021 | 57% | 31% |

**المصدر:** من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

**الشكل (05):** نسبة الفجوة بين الجنسين البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب:

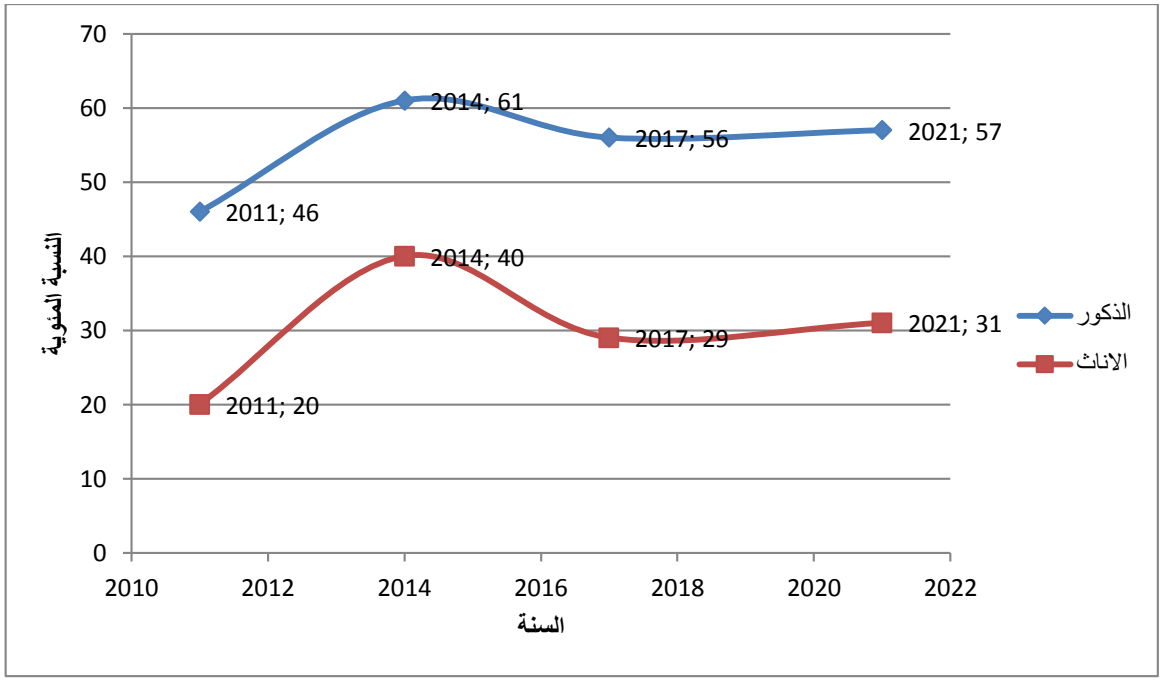


المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تذبذب معدل الشمول المالي خلال السنوات الأربع حيث سجل ارتفاعا محسوس في الفترة من 2011 إلى 2014 ، حيث انتقلت نسبة ملكية الحسابات بالنسبة للذكور من 46% إلى 61% وبالنسبة للإناث من 20% إلى 40% ، ولكن سرعان ما تراجعت سنة 2017 لتصل إلى 56% بالنسبة للذكور وبالنسبة للإناث وصلت إلى 29% ، لكن سنة 2021 إرتفعت ارتفاع غير محسوس حيث قدرت 57% بالنسبة للذكور و 31% بالنسبة للإناث، كما نلاحظ أيضا خلال هذه الفترة وجود ارتفاع في معدل امتلاك الحسابات لدى الذكور على حساب الإناث ، وهو ما يبين وجود فجوة كبيرة بين الجنسين، في حين أن نسبة الفجوة بين الجنسين في إمتلاك الحسابات في العالم ضئيلة جدا ، حيث قدرت نسبة ملكية الحسابات سنة 2021 بـ 78% للذكور و 74% للإناث ، وهذا ما يعكس تباين الوعي المالي بين الذكور والإناث في الجزائر.

***مؤشر الادخار لدى البالغين الذين يزيد أعمارهم عن 15 سنة في المؤسسات المالية الرسمية خلال الفترة (2011-2021):**

يقيس هذا المؤشرنسبة الأفراد البالغين الذين يقومون بالإدخار على مستوى المؤسسات المالية الرسمية، ويكشف هذا المؤشر عن مدى إنتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتفضيلهم للتعاملات المالية الرسمية.

كما يبين الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية وقدرتها على جدب أكبر عدد من الزبائن ، من خلال تنويع الأوعية الإدخارية وتقديم خدمات مالية متميزة.

**الجدول (10):**الادخار في المؤسسات المالية الرسمية من قبل البالغين فوق 15 سنة .

| السنوات | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| **النسبة المئوية للادخار** | %4.3 | %13.8 | %11.4 | %16.1 |

**المصدر:** قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. https : // databank. Worldbank.org

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الإدخار سجلت إرتفاعا ملحوظا خاصة سنة 2014 حيث بلغت حوالي 14% لكن هذه النسبة انخفضت سنة 2017 إلى 11.4% ، وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول الذي أدى إلى حدوث ارتفاع في معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع الأسعار ، وهو ما جعل المتعاملين الاقتصاديين يوجهون جزء إضافي من مداخيلهم للاستهلاك، غير أنها ارتفعت من جديد سنة 2021 حيث بلغت 16.1%وهذا ما يدل على زيادة الوعي المصرفي للأفراد وتحسن قدرة البنوك على جدب الزبائن، لكن رغم ذلك تبقى هذه النسب ضعيفة جدا.

***الاقتراض لدى البالغين الذين نزيد أعمارهم عن 15 سنة من المؤسسات المالية الرسمية عبر الهاتف المحمول:**

يعتبر مؤشر الاقراض مؤشر مهما لقياس مستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية في بلد ما.

**الجدول (11):** الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية عبر الهاتف المحمول من قبل البالغين فوق 15 سنة .

| **السنوات** | **2011** | **2014** | **2017** | **2021** |
|---|---|---|---|---|
| **النسبة المئوية للاقتراض** | **%1.5** | **%5.8** | **%5.0** | **%3.8** |

**المصدر:** البنك الدولي (المؤشر العالمي للشمول المالي). https : // databank. Worldbank.org

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع هذا المؤشر ارتفاع محسوس خلال الفترة من 2011 إلى 2014 لكن في سنة 2017 بدأ ينخفض إلى ان وصل سنة 2021 إلى 3.8% فقط ، فهذه النسبة منخفضة وهذا ما يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية وهذا بسبب الوازع الديني

والشروط المعقدة لمنح القروض وتفضيل اللجوء إلى المصادر غير الرسمية كالأصدقاء مثلا ، وهذا ما يدل على ضعف الشمول المالي وعدم كفاءة المؤسسات المالية الرسمية .

**ثالثا: واقع مؤشر بعد جودة الخدمات المالية والمصرفية**

**1- مؤشر انتشار النشاط البنكي أو فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ(2011- 2021).**

**الشكل(06)**:عدد الوكالات البنكية لكل100 ألف بالغ (2011-2021)

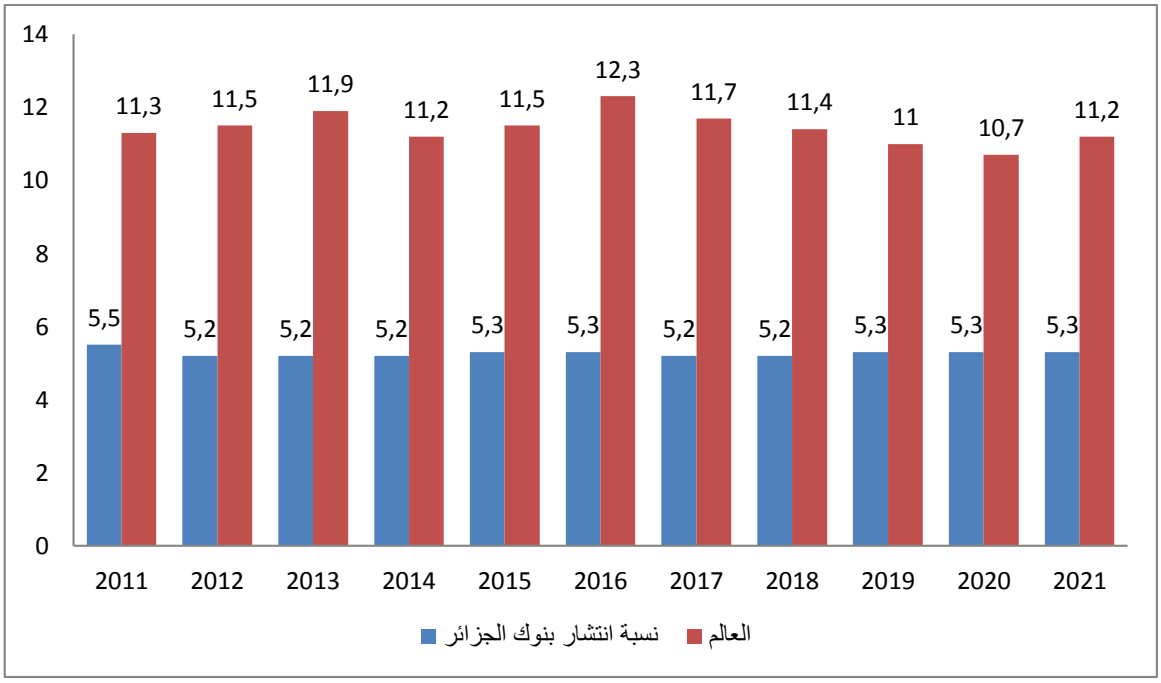


**المصدر**: https : // databank. Worldbank.org

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن نسبة انتشار البنوك التجارية في الجزائر لم يتجاوز 5 وكالات بنكية لكل 100 ألف بالغ في الفترة الممتدة 2011 إلى 2021 ، بينما وصلت نسبة انتشار البنوك التجارية في العالم إلى حوالي 12وكالة في المتوسط سنة 2016 و 11 وكالة سنة 2021. نستنتج من خلال ذلك أن متوسط انتشار البنوك في الجزائر ضعيف مقارنة بنسبة انتشارها في العالم ، وهذا ما يعكس ضعف الجهاز المصرفي الجزائري وعدم قدرته على الوصول إلى أكبر عدد من المتعاملين.

تعرضنا من خلال هذا المبحث لأداء الجهاز المصرفي الجزائري فيما يتعلق بالشمول المالي ، حيث اتضح لدينا أن هناك تأخر واضح في هذا المجال ، حيث تبقى البنوك العمومية تسيطر على السوق البنكي رغم العجز الذي يميزها وعدم قدرتها على مواكبة التطورات التقنية ، كما أن البنوك الخاصة لا تؤدي دورا كبيرا في الوساطة البنكية رغم تفوقها على البنوك العمومية من حيث العدد. كما أن ضعف المعطيات المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي المرتبطة بالقطاع البنكي تعكس وجود حواجز مهمة بين النظام المصرفي والمتعاملين ، وهو ما يعيق تحقيق الشمول المالي.

## المبحث الثاني: الجهود المبدولة لترقية اطار الشمول المالي في الجزائر

بهدف الوصول إلى تحقيق الشمول المالي ، وإتاحة الخدمات المالية لكل الأعوان الاقتصاديين ، تبذل الجهات المعنية جهودا حثيثة في هذا الاتجاه ، لاسيما من خلال تدعيم الإطار القانوني ، بالإضافة إلى التركيز على تطوير وترقية نشاط المؤسسات المقدمة للخدمات المالية خارج القطاع البنكي ، على غرار مؤسسات البريد ومؤسسات التأمين .

### المطلب الأول: ترقية الإطار التشريعي للشمول المالي

تشكل ملكية الأعوان الاقتصادية للحسابات البنكية ، أحد المؤشرات المهمة المحددة للشمول المالي، حيث تعد نسبة ملكية الأعوان للحسابات البنكية ضعيفة وغير كافية في الجزائر، وبناء على ذلك تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات القانونية بهدف ترقية إطار الشمول المالي وتذليل الصعوبات المرتبطة بملكية الحسابات البنكية.

حيث حددت كل من المادة 119 مكرر من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، والتعليمة رقم 2012/03 الصادرة في 26 ديسمبر 2012 شروط الحصول على حساب، حيث تنص على أن كل شخص مادي أو معنوي مقيم في الجزائر ولا يملك حساب بنكي ، يمكنه فتح حساب بعد تقديم تصريح شرفي بعدم ملكية حساب بنكي إلى بنك الجزائر مرفوقا بالوثائق التي توضح أسباب رفض البنوك فتح حساب للشخص المعني . بالإضافة إلى ذلك يمكن لهذا الشخص الحصول على حساب بنكي في بنك يتم تحديده استثنائيا من طرف بنك الجزائر (المواد 4 و5 ) من التعليمة السابقة[1].

كما حددت المادة 7 من التعليمة 2012/03 الخدمات البنكية الرئيسية التي يستفيد منها أصحاب الحسابات البنكية وتتمثل أساسا في[2]:

- فتح وحيازة وغلق الحساب .

[1]Sam Hocine, Analyse du niveau d'inclusion financière en Algérie, étude empirique sur les communes de la wilaya de Tizi-Ouzou : état des lieux et perspectives, Thèse de doctorat , Université Mouloud Mammeri, Ti-ziousou, p153

[2]Idem, p154

- إرسال كشف المعاملات المرتبطة بالحساب بشكل دوري .
- عمليات الإيداع والسحب على مستوى شبابيك البنك التي يتم فتح الحساب فيه .
- عمليات الدفع عن طريق الخصم المباشر أو التحويل البنكي .
- أدوات الاطلاع على رصيد الحساب عن بعد .
- البطاقة البنكية.

ويجب على البنك أو المؤسسة المالية تقديم التفسيرات اللازمة حول هذه الخدمات البنكية المرتبطة بالحصول على حساب بنكي للزبون ، ووفقا للمادة 9 من نفس التعليمة فإن كل قرار متعلق بغلق الحساب يستوجب على البنك تقديم اخطار كتابي لبنك الجزائر وللزبون المعني.

## المطلب الثاني: دور مؤسسات البريد ومؤسسات التأمينات في تحقيق الشمول المالي

يلعب كل من مؤسسات البريد ومؤسسات التأمين دورا هاما في تحقيق الشمول المالي وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

### أولا : دور مؤسسات البريد في تحقيق الشمول المالي :

يلعب قطاع البريد دورا رائدا في تعزيز الشمول المالي نظرا لوجوده على نطاق واسع في المناطق الريفية والفقيرة ، ويعتبر ثاني أكبر مساهم في الشمول المالي ، حيث في ظل التطورات والتغيرات التكنولوجية ، تعدى دور قطاع البريد في تقديم الخدمات التقليدية مثل توصيل الطرود والرسائل ، وتحويل الأموال ، وتحصيل الفواتير، وإيداع رواتب الموظفين ، إلى تقديم خدمات مالية ومصرفية أكثر تطورا من خلال إنشاء بنوك البريد، التي تتيح الفرصة لفتح حسابات مصرفية لجميع الأفراد وسحب وإيداع الاموال، واستخدام الشبكات البريدية وخدمات التمويل المختلفة ، كما عملت مؤسسات البريد على تطوير هذه الخدمات المالية وتوسيعها من أجل تحقيق الشمول المالي ، حيث أصبحت تقدم منتجات وخدمات مالية جد متطورة نذكر منها وسائل الدفع الالكترونية التي سهلت على المواطنين القيام بعدة عمليات على مستوى حسابهم بطريقة سريعة وسهلة ، لذلك سوف نتعرف على أهم هذه الأدوات ومتى يتم استعمالها من قبل الزبائن على مستوى مؤسسات بريد الجزائر.

**البطاقة الذهبية :**

هي بطاقة دفع أطلقها بريد الجزائر في جانفي 2017 مطابقة لمعيار الأمان الدولي وتحمل الرسم البياني لبريد الجزائر، ويمكن لحاملها القيام بمختلف العمليات بواسطتها كعملية سحب الاموال ، العمليات الخاصة بالخدمات البنكية الذاتية ، وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الالكتروني ، وغيرها من العمليات[1].

ولقد بلغ عدد حاملي البطاقة الذهبية 749.258 شخص سنة 2017، أما سنة 2019 فقد بلغ عدد البطاقات الذهبية 881.947 بطاقة، وثم توزيع 3.840.433 بطاقة أما عن سنة 2022 فقد بلغ عدد البطاقات الذهبية حوالي 10.4 مليون بطاقة ذهبية[2]، وخلال هذه السنة فقد بلغ شهر أفريل 11445529 بطاقة ذهبية[3] .

وهذا ما يدل على زيادة عدد البطاقات الذهبية المتداولة بشكل مستمر وهذا لما لها من ميزات كالسرعة وسهولة استخدامها من قبل الزبون في مختلف العمليات المالية ، و يعد ذلك مؤشرا على مدى مساهمة قطاع البريد والمواصلات في الشمول المالي كما يقدم بريد الجزائر وسائل أخرى منها :[4]

- **تطبيق بريدي ويب:** يسمح لزبائن بريد الجزائر بالاستفادة من باقة متنوعة من الخدمات المالية البريدية عبر البوابة الالكترونية www.poste.dz تسمح هذه الخدمة بتنفيذ العمليات بسرعة فائقة وفي أي وقت 7أيام/7أيام و 24سا/24سا، وهي خدمة لصالح زبائن البريد الذين يحملون البطاقة الذهبية .
- **تطبيق بريدي موب:** وهي عملية تطبيقية على الهاتف النقال تضع تحت تصرف الزبائن الخدمات النقدية والمالية لبريد الجزائر فهي تساهم في تحسين الاستخدام الأكفأ للوقت والتسيير الأحسن للحساب البريدي الجاري .

[1]قميش خولة ،بلعة جويدة، وسائل الدفع الالكتروني في بريد الجزائر : الواقع والتحديات ،

Revue maghrebine management des organisations VOL.5 ,N°1 ,2021,pag 86

[2] السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وكالة الانباء الجزائرية ، APS.DZ

[3] Gie monétique .dz

[4]قميش خولة ،بلعة جويدة ، مرجع سبق ذكره ، ص89-90-91

- **تطبيق بريد باي** :وهو عبارة عن وسيلة دفع جديدة عبر الهاتف النقال من مميزاتها أنها سهلة الاستعمال وغاية في الأمان ، ويتم إجراء هذا النوع من طرق الدفع دون اتصال بل يتم عملية مسح ضوئي انطلاقا من تطبيق بريدي موب .

واستكمالا لمسيرة بريد الجزائر في عملية العصرنة وتكييف نموذجها الاقتصادي مع التطورات التكنولوجية الحديثة باشرت في استراتيجيتها الجديدة الراهنة إلى تسريع وتيرة تعميم خدمات الدفع الالكتروني وترقيتها وذلك بالاعتماد على شبكة المؤسسات الناشئة والمصغرة ، حيث اطلقت مشروع دمج المؤسسات الناشئة والمصغرة بصفة أعوان نقذيين معتمدين وتتلخص مهام هؤلاء الأعوان النقديين المعتمدين في التسويق ومرافقة المتعاملين الاقتصادين في مسار التعاقد مع بريد الجزائر للاستفادة من خدمات الدفع الالكتروني ، هذا أيضا المشروع يدخل في اطار توسيع نطاق الشمول المالي.

**ثانيا : دور مؤسسات التأمين في تحقيق الشمول المالي**

إضافة إلى دوره في توفير الحماية المالية للأفراد والمجتمعات ضد المخاطر المختلفة، وتوفير التمويل للاقتصاد ، يقوم قطاع التأمين بدور حيوي في تعزيز الشمول المالي من خلال توفيره لمجموعة كبيرة من الخدمات المالية ، خاصة للفئات الغير مشمولة من طرف النظام البنكي (لا تملك حساب بنكي).

**1- الشركات الناشطة في قطاع التأمين في الجزائر:**

يضم سوق التأمين في الجزائر 24 شركة تأمين منها 13شركة تأمين على الأضرار و 8شركات تأمين على الأشخاص، بالإضافة إلى شركتين مختصتين بتأمين القروض، والشركة المركزية لإعادة التأمين

وتحتل الجزائر المرتبة 83 عالميا من حيث إجمالي حجم الأقساط المجمعة، حيث حققت سوق التأمين معدل نمو قدره 6% حيث بلغت تأمينات الاضرار 131849 أما تأمينات الأشخاص فقد بلغت 14330.

**2-الرقمنة في شركات التأمين الجزائرية وآليات نشر الشمول المالي**

تعزيز الشمول المالي في الجزائر وتوسيع دائرة المعاملات والخدمات التأمينية من الأهداف التي تخطط شركات التأمين لتحقيقها.

– حيث تبنت شركات التأمين الجزائرية الرقمنة في سبيل تعزيز الشمول المالي حيث تمكن المتعاملون في مجال التأمينات دخول المنعرج الرقمي والاندماج التدريجي فيه ، يهدف إلى توطيد العلاقة بالتكنولوجيات الرقمية، لتقديم مجموعة واسعة من المنتجات التي تتناسب واحتياجات الزبائن، وكذلك تشجيع التسويق عن بعد لمنتجات التأمين وإعادة التأمين، وهذا بعد تحويل مواقع شركات التأمين إلى بوابات تجارية، مما يسمح بتقديم الخدمات عن بعد والاكتتاب في بعضها عن طريق البطاقات المصرفية ومن جملة الخطوات التي تجسد عزم شركات التأمين على تبني خيار الرقمنة بهدف تسهيل الخدمات المالية لزبائن ما يلي :

***الشراكة بين شركات التأمين الوطنية والشركات العالمية المتخصصة :**

– إبرام عقود تتكيف مع التأمين ضد كل أنواع المخاطر ، لاسيما تلك المتعلقة بالمخاطر الجديدة من حيث الرقمنة والتقنيات الجديدة المتمثلة في الجرائم الإلكتَّرونية، حيث تم تسجيل خسائر مالية على الصعيد العالمي قدرت ب 166 مليار دولار في 2018 منها 77مليار دولار خسائر تتعلق بالسلع المؤمن عليها بسبب الجرائم الالكتَّرونية.

* **الدفع الإلكتروني لعقود التأمين:** يفرض قانون المالية لعام 2018 على أي متعامل اقتصادي يقدم السلع أوالخدمات للمستهلكين وضع تحت تصرف زبائنه موزعات الدفع الإلكتَّروني لتمكينهم من دفع مبلغ مشتَّرايتهم عن طريق بطاقة الدفع الإلكتَّرونية،حيث قدر عدد حاملي بطاقات الدفع بين البنوك 1.5 مليون شخص على المستوى الوطني سنة 2018 بالإضافة الى 5 ملايين بطاقة الدفع لبريد الجزائر

في حين يقدر عدد عمليات الدفع الالكتروني ب 12 الف عملية

***توقيع اتفاقية تعاون و عمل بين القرض الشعبي والشركة الوطنية للتأمين و إعادة التأمين:**

تسمح هذه الاتفاقية بتعزيز الشراكة بينهما، و هذا باستحداث شبابيك القرض الشعبي الوطني(أنشطة بنكية–تأمينية) لتسويق منتجات التأمين على الأضراروالأشخاص لزبائن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وتهدف هذه الخدمة الى اتفاقية لتوسيع نطاق خدمة الدفع عبر الانترنيت لتشمل منتجات التامين الاخرى التي يتم تسويقها من قبل الشركة الوطنية لتأمين واعادة التأمين بما في ذلك التامين ضد الكوارث الطبيعية، وتجدر الاشارة الى ان الشبكة التجارية لهذه الشركة تملك ما لا يقل عن 42 موزع آلي للدفع الالكتروني ما يسمح بتسهيل حصول الزبائن على خدمات هذه الشركة.

## المطلب الثالث: المالية المصغرة و المالية الإسلامية كمدخل لتحقيق الشمول المالي في الجزائر.

تعد كل من المالية المصغرة والمالية الإسلامية من أهم المداخل لتحقيق الشمول المالي، وهذا بالنظر إلى خصوصية هذين الشكلين من التمويل.

### أولا : دور المالية المصغرة في تحقيق الشمول المالي .

بالنسبة للجزائر تبقى المالية المصغرة مرتبطة عموما بالآليات التي وضعتها الدولة في إطار مساعدة الشباب على خلق المشاريع المصغرة ، ومحاربة البطالة، ودعم التنمية الاقتصادية، وتكمن خصوصية هذه الآليات في حجم التمويل المقدم ، والفئات المستهدفة ، ومن بين هذه الآليات نذكر:

. الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ENSEJ .

. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM .

. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC .

### 1 . دور الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة ANGEM في تحقيق الشمول المالي:

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير القرض المصغر . وذلك يهدف تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في إنشاء نشاطاتهم الخاصة ، والقرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير ومواد أولية لبدء نشاط أو حرفة .

هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما ، شرطه أن يكون دون دخل ، أولديه دخل غير ثابت وغير منتظم ، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت ، ويهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إنشاء نشاطات لإنتاج سلع و خدمات . [1]

[1] نعيمة زعرور ، سهام ثرثور ، البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال ، العدد 4 ، 2017 ، ص161.

**الجدول (12):** المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة من ( 2017 . 2021 ) .

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع الممولة | 796333 | 844926 | 889148 | 922911 | 947085 |
| المبالغ الممنوحة مليار دج | 4969.15 | 5394.79 | 5799.57 | 6112.9 | 6395.78 |

**المصدر** : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة . رقم 39.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة يزداد من سنة إلى أخرى حيث بلغ عدد المشاريع الممولة سنة 2017 ، 796333 مشروعا ممولة بقيمة قروض ممنوحة بلغت 4969.13 مليار دينار جزائري ، بينما بلغت سنة 2021 ما يعادل 947085 مشروعا بقيمة قروض ممنوحة بلغت 6395.78 مليار دينار جزائري .

وهذا يدل على تسهيل عملية منح القروض لأصحاب المشاريع من طرف هذه الوكالة و هذا ما أدى إلى تطور عدد المشاريع بشكل ملحوظ .

**2 . دور برنامج الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)في تحقيق الشمول المالي :**

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتعتمد إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني . وقد تغير تسميتها حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20 . 329 . المؤرخ في 2020/11/22 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96 . 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي وتغير تسميتها حيث أصبحت تسمى " الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية " [1]

[1] هادي صادق ، مختار عصماني ، دور أجهزة التمويل المصغر في تمويل نشاط المقاولاتي في الجزائر ، مجلة التمويه والاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد 6 العدد 1، الجزائر ، 2021، ص159.(بتصرف)

**الجدول (13 ):** المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية من سنة ( 2017 . 202

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع الممولة | 370210 | 374325 | 381427 | 386714 | 391568 |
| المبالغ الممنوحة مليار دينار | 1167.64 | 1189.16 | 1225.54 | 1252.27 | 1278.60 |

**المصدر :** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة رقم 39 .

تبين الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية عرف تطورا محسوسا خلال الفترة من 2017 إلى غاية 2021 ، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة سنة 2021 : 391568 مشروعا بعد ما كانت سنة 2017 ، 370210 مشروعا . هذا ما يدل على زيادة عدد المشاريع الممولة و بالتالي اتساع جهود الوكالة في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة بهدف تحقيق الشمول المالي .

### 3 . دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC في تحقيق الشمول المالي :

أنشأ هذا الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، تعمل هذه المؤسسة على تخفيف الآثار الإجتماعية المتعاقبة الناتجة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي ، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية ، وابتداء من سنة 2010 ، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين سنة (30) وخمسين سنة (50) للالتحاق بالجهاز بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدي خمسة (05) ملايين دج ، وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطة . [1]

**الجدول (14)** : المشاريع الممولة بواسطة جهاز CNAC من 2017 إلى 2021 .

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع الممولة | / | 1434.93 | 147500 | 10827 | 157133 |
| المبالغ الممنوحة (مليار دينار جزائري) | / | 4715.91 | 4912.38 | 5228.72 | 5392.77 |

**المصدر** : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة الصندوق الوطني للطباعة .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جهاز CNAC قد ساهم في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021 وهذا من خلال تسهيل عملية الحصول على التمويل لأصحاب المشاريع حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الجهاز 143493 مشروعا سنة 2018 . في حين وصل سنة 2021 إلى 157133 مشروعا . وهذا ما يدل على جهود جهاز كناك في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

[1] هادي صادق ، مختار عصماني ، مرجع سبق ذكره ص 159

**ثانيا :تبني المالية الإسلامية من اجل تحقيق الشمول المالي :**

تبنت الجزائر المالية الإسلامية منذ سنوات 1990 بغية الاستفادة من مزاياها المتعددة من جهة ، و تلبية رغبات المواطن المسلم في الحصول على تمويل يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية وبعيدة عن الشبهات من جهة أخرى ، حيث تعد البنوك الإسلامية مدخلا مهما لتحقيق الشمول المالي ، وينشط في الجزائر بنكيين إسلاميين هما بنك البركة وبنك السلام .

**1 . بنك البركة** : حيث يعتبر بنك البركة الجزائري أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر . تم إنشائه في 20 ماي 1991 . برأسمال قدر ب 5000.000.000 دج . وبدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية في سبتمبر 1991 حيث تزامن مجيئه مع التصويت على قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990. يهدف من خلال نشاطه إلى تغطية الاحتياجات الإقتصادية في ميدان الخدمات والعمليات المصرفية من تمويلات واستثمارات متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية . [1]

**2 – بنك السلام** : يعتبر بنك السلام الذي تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 . ثاني بنك إسلامي في الجزائر، وهو ثمرة تعاون خليجي جزائري ويقدم خدماته للشركات و الأفراد . بالإضافة إلى عروض التمويل والادخار وجميع الخدمات البنكية الأخرى وهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته . ويهدف البنك لتقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري ، بغية تلبية حاجيات السوق و المتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العملاء في الشريعة و الاقتصاد . [2]

وتقدر حصة البنوك الإسلامية في الجزائر 2% من رأس مال القطاع البنكي وهي بنية ضئيلة مقارنة مع دول الجوار [3] .

[1] زبير عياش ،آمنة بومعزة ، فاطمة الزهراء فنازي ، تقييم مساهمة البنوك الاسلامية الناشطة في الجزائر بتمويل الاستثمار الوطني –دراسة حالة بنكي البركة والسلام ، مجلة المنهل الاقتصادي المجلد 3، العدد1، الجزائر ،2020،ص176-177 (بتصرف)

[2] زبير عياش ،آمنة بومعزة ، فاطمة الزهراء فنازي ، المرجع نفسه ، ص177

[3] اتحاد المصارف العربية ، تمويل الاسلامي ينتشر في البنوك الجزائرية ، العدد467، اكتوبر 2019، https://uabonline.org

وتعمل البنوك الإسلامية في إطار تحقيق الشمول المالي على تقديم مجموعة من المنتجات الإسلامية تتمثل هذه المنتجات في : المرابحة ، المضاربة ، المشاركة ، الإجارة ، السلم ، الإستصناع ، حسابات الودائع ، وودائع الاستثمارات [1] .

في ظل تعزيز القطاع المصرفي للصيرفة الإسلامية بهدف الوصول إلى جلب الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي تم إصدار منتجات جديدة أكثر تطور نذكر منها :الدفع الإلكتروني بطاقة CIB البركة – البركة سمارت – الرسائل القصيرة للبركة [2].أما مصرف السلام فهو يتعامل بنفس المنتجات المالية التي تتعامل بها بنك البركة بالإضافة إلى منتجات عصرية نذكر منها : " وين باي " ، تيسير السلام ،بطاقة الدفع الالكترونية "أمنة "، بطاقة السلام فيزا .....الخ.

كما تم فتح نوافذ إسلامية على مستوى 3 بنوك خاصة وهي : بنك الخليج ، بنك الإسكان للتجارة و التمويل الجزائر ، ترست بنك الجزائر [3].

وبعد صدور النظام 20-02 في 2020/03/23 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، قام البنك الوطني الجزائري يوم 2021/08/04 بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية ، لتصبح أول نافذة للصيرفة الإسلامية على مستوى بنك عمومي . وبحلول سنة 2021 وصل عدد النوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية إلى حوالي 106 نافذة موزعة بين البنك الوطني الجزائري (59 نافذة ) ، القرض الشعبي الجزائري (31 نافذة ) الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (16 نافذة) . [4]

تناولنا من خلال هذا المبحث الجهود المبذولة من قبل الدولة والمؤسسات المالية النشطة في إطار ترقية الشمول المالي في الجزائر ، وقد تبين لدينا أن هناك إرادة واضحة من طرف السلطات في ترقية إطار الشمول المالي من خلال العمل على تكييف النصوص القانونية بما يتيح مرونة اكبر في العلاقة بين الدوائر المالية الرسمية ومختلف فئات الأعوان الاقتصادية، كما أن هناك تقدم ملحوظ على أرض

---

[1] خضير عقبة ، **النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي** ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 4 ، العدد 2 ، الجزائر ،2021، ص456.

[2] Albaraka-bank.dz

[3] خطوي منير ، بن موسى عمر ، **النوافذ الاسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر** ، مجلة اضافات اقتصادية ، مجلد5، العدد2 ، جامعة البليدة الجزائر ،2021،ص89

[4] خطوي منير ، بن موسى عمر، المرجع نفسه

الواقع من خلال تبني المؤسسات المالية لأساليب حديثة من شأنها تعزيز الشمول المالي على غرار ترقية الدفع الالكتروني، ودور مؤسسات الدعم ENSEJ ,CNAC,ANGEM في تمويل المشاريع الصغيرة .

## المبحث الثالث : دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تسعى الدولة الجزائرية جاهدتا لترقية الشمول المالي وتقديم تسهيلات لحصول الافراد والمؤسسات على خدمات التمويل التي تقدمها لهم بغرض تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية للحد من الفقر والبطالة وتمكين المرأة و محاربة ومسببات التلوث البيئي وتمويل المشاريع التي تسعى لحماية البيئة ، في هذا الاطار عمل على توزيع المنتجات البنكية وعصرنتها ، وتوفير منتجات اسلامية بحسب حاجة المواطنين ، وكذلك تعزيز خدمات الدفع الالكتروني بهدف جلب أكبر عدد من الزبائن والعملاء الاقتصادين وبالتالي تحقيق الشمول المالي .

### المطلب الاول : دور الشمول المالي في محاربة الفقر في الجزائر

بلغت حصة النساء 64 % من ضمن النساء المستفدين من مشاريع وكالة القرض المصغر .

كما أبرزت أن وكالة " أنجام " لوحدها مولت ودعمت ورافقت مند استحداث الجهاز الى غاية شهر أوث 2020 ، 586.879 امرأة من اجمالي 923.308 مشروع في مجالات متعددة منها الزراعة والصناعة الصغيرة والبناء والصناعات التقليدية والخدمات.[1]

كما استفادت المرأة الريفية من 132مشروعا من مجمل المشاريع التي استفاد منها العنصر النسوي أي ما يعادل 187.567 مستفيدة حسب احصائيات قام بها مسؤولو وكالة أنجام، كما كشفت الوزيرة أنه في اطار اهتمام الدولة بفئة النساء سيما الريفيات ... عن قيام " الصندوق الوطني للتأمينات عن البطالة " بتمويل 15.864 مشروع لفائدة المرأة من اجمالي 152.613 مشروعا في هذا الصدد[2]

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، https://WWW.MTESS.GOV.DZ .
[2] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ،المرجع نفسه.

## المطلب الثاني : المالية الخضراء كمدخل للشمول المالي والتمنية المستدامة

تمثل المالية الخضراء اتجاها جديدا للمالية يسعى الى توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الأجل لمشروعات صديقة للبيئة ، وزيادة كفاءة استخدام الاموال العامة وتوجيه الاسواق المالية والبنوك لتمويل الاقتصاد الأخضر.

بناء على ذلك تسعى البنوك من خلال تبني الصيرفة الخضراء إلى العمل على تحقيق النمو لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد ككل مع الحفاظ قدر المستطاع على سلامة البيئة ، والالتزام بمعايير ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية ، يوضح الجدول الموالي دور البنوك خارج وداخل الصيرفة الخضراء.

**الجدول( 15)** : بروز دور البنوك داخل وخارج الصيرفة الخضراء .

| داخل الصيرفة الخضراء | وخارج الصيرفة الخضراء |
|---|---|
| غياب مسؤولية البنوك في حماية عناصر البيئة الاساسية الماء والهواء والتراب كونها مؤسسات تهدف فقط الى تحقيق الربح فهي لا تراعي مسألة التوازن البيئي والايكولوجي والبيولوجي | عمل البنوك على توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الاجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون . |
| قيام البنوك بمنح تمويلات ضعيفة جدا لأفراد الشركات التي ترغب في الاستثمار في الطاقات المتجددة | حرص البنوك على إدماج الاعتبارات البيئية عند منح القروض . |
| قيام البنوك بتمويل المشروعات الاقتصادية الصناعية الضخمة ذات الضرر البالغ على البيئة والمجتمع . | رفع تكلفة التمويل بالنسبة للمشروعات الصناعية التي استفادت من قروض بنكية سابقة في حالات ممارسة النشاط بدون احترام معايير الحفاظ على البيئة وصحة افراد المجتمع . |

**المصدر** :بلعيدي محمد ، تمويل الاقتصاد الاخضر ومتطلبات التنمية المستدامة مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، ص 320 .

وقد تجسدت فكرة الصيرفة الخضراء عن طريق تبني مجموعة متنوعة من المنتجات والانشطة الجديدة ، تهدف الى من خلالها الى الحد قدر الامكان من الآثار السلبية على البيئة من أجل تعزيز التنمية المستدامة،وتتمثل فيما يلي[1]:

**البطاقات الخضراء** : والتي تمثل بطاقات الخصم والائتمان الخضراء وهي من أهم المنتجات المقدمة لتشجيع وتطوير الصيرفة الخضراء وهي كذلك بطاقات صممت لدعم الانشطة البيئية من خلال تخصيص نسبة تبرع للمنظمات غير الحكومية تساوي 0,5% من كل عملية بنكية أدلى بها صاحب البطاقة [2].

**التمويل العقاري الأخضر**: ويتضمن قروض منخفضة التكلفة تقدم للعملاء الذين يعتزمون شراء منزل ذو الطاقة النظيفة والاستثمار في الاجهزة الموفرة للطاقة المتجددة كما يمكن للمصارف أيضا دعم التمويل العقاري الاخضر من خلال تغطية تكاليف ومصاريف تحول المنزل التقليدي الى منزل صديق للبيئة .

**التمويل المتناهي الصغر**: في الآونة الأخيرة أتاحت بعض البنوك الفرصة لدعم الافراد القليلة فرصهم في الحصول على التمويل عن طريق تزويدهم بقروض متناهية الصغر لتمويل مشاريع بيئية (منشآت الطاقة الشمسية ومحطات تدوير النفايات)

-**المنتجات الغير ورقية** :حيث تعمل البنوك في الوقت الحالي على تشجيع العملاء من أشخاص طبيعية على استخدام بطاقات السحب الآلي وبطاقات الائتمان بدلا عن الشبكات البنكية و الاستعلامات عن البيانات الكترونيا بدلا من النسخ الورقية كمثال عن الصيرفة الخضراء والتمويل الاخضر .

بالنسبة للجزائر، وفي اطار استراتيجية موسعة فيما يتعلق بالشمول المالي واستهدفت الفئات الهشة والتي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل، تم وضع البرنامج الوطني لتمويل المرأة الماكثة في البيت لتشجيع الاقتصاد الاخضر، حيث تم التأكيد على أهمية تشجيع المرأة للتوجيه نحو انجاز مشاريع تدويرية تسمح باستغلال مخلفات النشاطات المنزلية ، وكذا النفايات المضرة بالبيئة من أجل انتاج سلع ومنتجات مربحة حيث أن " وكالة أنجام " سجلت اهتمام متزايد بمجالات الاقتصاد الأخضر لدى فئة النساء حيث يحصي ما يزيد عن 1151 مشروع في مجال الصناعات التدويرية والاقتصاد الاخضر ،

[1]. بلعيدي محمد ، **تمويل الاقتصاد الاخضر ومتطلبات التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،المجلد 15 العدد ، جامعة قسنطينة ، الجزائر 2022 ، ص 321-322

[2] بلعيدي محمد ،المرجع نفسه ، ص321 ، 322 (بتصرف)

وهي مشاريع صديقة للبيئة على غرار استخلاص الزيوت الاساسية[1]، والغاية من هذه المشاريع هو المحافظة على البيئة والتقليل من البطالة.

ومن أمثلة المشاريع المنجزة في إطار الشمول المالي والاقتصاد الاخضر مشروع "**الريادة الجزائرية لومضة** "حيث من أجل تمويل المشروع استخدمت الريادية مدخراتها الخاصة بالإضافة الى حصولها على قرض من طرف " الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " ، حيث تتراوح قيمة قروض هذه الوكالة من 5 الى 110 ملايين دينار جزائري أي ( بين 46 ألف و 90 ألف دولار ).

أطلقت " الريادية الجزائرية لومضة " شركتها الناشئة ، و المصنع التابع لها في مدينة قسنطينة شرق الجزائر العاصمة ، و هو المكان الذي تتواجد فيه قرابة نصف شركات انتاج البلاستيك في البلاد .

وتقوم من خلال عملها هذا بجمع مخلفات لبلاستيك و غسلها و تجفيفها ، ثم تحويلها إلى حبيبات عبر طحنها في المعمل ، وبعد الانتهاء من عملها هذا وتقوم ببيع هذه المنتجات إلى شركات تستخدمها في صناعة المنسوجات أو أدوات التغليف مقابل مبالغ لم تكشف عنها ، و تضم الشركة على الرغم من الصعوبات التي تلاحقها 5 موظفين بدوام كامل .

## المطلب 3 : المالية الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة في اطار الشمول المالي .

في اطار سعي القطاع المصرفي إلى تطوير وتسهيل وتقريب خدمات المالية الإسلامية أكثر من الزبائن ( الأفراد و المؤسسات ) من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، قامت البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر إلى جانب المنتجات المالية الاسلامية التقليدية ؛ بتبني مجموعة من الادوات الحديثة.

**أولا : المنتجات الإسلامية التقليدية** : توجد ثمانية منتجات إسلامية

1- **المرابحة** : هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع الزبون سلعة معلومة ، سواء كانت منقولة أو غير منقولة ، يملكها البنك أو المؤسسة المالية ، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين .

[1] رقية حدادو ، **التمويل الاخضر كأحد أدوات الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 05 ، العدد 02 المركز الجامعي بأفلو ، الجزائر ، 2021، ص 65 -66

2- **المشاركة** : هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية واحدة أوعدت أطراف ، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح .

3- **المضاربة** : هي عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية ، المسمى مقرض للأموال ، رأس المال اللازم للمقاول ، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.

4- **الإجارة** : هي عقد ايجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمى المؤجر تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر ، و على أساس الايجار ، سلعة منقولة أو غير منقولة ، يملكها البنك أو المؤسسة المالية لفترة محددة مقابل تسديد ايجار يتم تحديده في العقد.

5- **السلم** : هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة ، التي تسلم له آجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي .

6- **الاستصناع** : هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها بين الطرفين.

7- **حساب الودائع** : هي حسابات تحتوي على أموال يتم ايداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات ، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها الى المودع أو شخص آخر معين ، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها .

8- **الودائع في حسابات الاستثمار** : هي توظيفات لأجل تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح [1].

تعتبر صيغة المرابحة من خلال آلية الوعد بالشراء من الوحدات الاقتصادية والوعد بالبيع من جهة التمويل تحقق ضمانا لجدية تنفيذ المشروعات وإن استخدام عقود المشاركة و تقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية ، و يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها

[1] خضير عقبة ، **النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي** ، مرجع سبق ذكره ، ص456

مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع احكام التشريعية الإسلامية ، وتمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة و التأمين الأصغر لتعزيز فرص الحصول على التمويل .

أما صيغة المضاربة فهي تساهم في دعم قوي لتمويل قطاع الحرفيين و الفلاحة و الصناعات الصغيرة بجانب قطاع فلاحة و التجارة ، نظرا لما تعطيه هذه الصيغة من وزن للتملك فتخفف من عبء توفير الدفعات المقدمة و حتى نسبة المساهمة الذاتية المطلوبة في الأصول الإنتاجية للمشروعات الصغيرة من خلال تيسيرات التأجير التشغيلي و التملكي التي تتيح خيارات الاستفادة المختلفة للمشروعات دون ضغوط و متطلبات التمويل التقليدي .

وينتقل بيع السلم إلى درجة متقدمة من التمويل المبكر لصاحب المشروع الصغير عندما يطبق بيع عاجل بأجل ، أي ما يتيح الدفع المقدم مقابل تنفيذ المنتج أو الخدمة بمواصفات محدودة و بوقت معلوم و هو ما يقلل بدرجة كبيرة جدا من الاعتماد على موارد ذاتية ثابتة للمشروع ، و بناءا على ما تقدم فان صيغة التمويل الإسلامية تضمن للحكومات تحقيق موارد لتمويل المشاريع و تحقيق الاحتواء الكامل لجميع رغبات التمويل للمشاريع ، فهي توفر بديلا للأفراد و المؤسسات الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية او أخلاقية أو مالية [1].

**ثانيا: منتجات المالية الإسلامية الحديثة**

من أهم المنتجات المالية الإسلامية الحديثة طورها بنك البركة لتحقيق الشمول المالي ما يلي[2]:

1- **البركة نت:** وهي بوابة تقدم خدمات مصرفية يومية عن بعد وتمكن الزبائن من تسيير ومتابعة حساباتهم المصرفية من مكان إقامتهم وعملهم كل أيام الأسبوع (7أيام/ 7أيام) و (24 سا/ 24سا) وهي خدمة آمنة وتوفر ربح الوقت والجهد والراحة.

[1] أحمد عبد الجواد –**التمويل الاسلامي أداة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر** ، جريدة البورصة ، 10 يناير 2016 الموقع https://albrsaanews.com

[2] الموقع albaraka-bank.dz

2- **البركة App.dz:** وهي خدمة البنك عبر الهاتف النقال ALBarakaApp.dz وهي خدمة جديدة تأتي بعد خدمة البركة نت ، حيث تتيح للبنك تقديم الخدمات المصرفية لعملائه في أي مكان وفي أي وقت عبر الأجهزة اللوحية أو الهواتف الذكية بنظام (IOS.android) .

3- **الرسائل القصيرة للبركة:** وهي خدمة مجانية لعملاء البنك توفر لهم المعلومات المصرفية على الهاتف المحمول على مدار 24 سا و 7 أيام في الأسبوع وهي توفر الوقت والجهد ومتابعة أفضل لحسابك.

4- **البركة E-pay:** تسمح هذه الخدمة بالدفع الالكتروني لفواتير الكهرباء والغاز والهاتف وحجز الرحلات ....الخ. تسمح هذه الخدمة بمتابعة العمليات المقيدة في الحسابات عبر Albaraka.net وعبر الهاتف النقال Albaraka.dz وهي خدمة آمنة وتوفر الوقت والجهد وتتميز بسهولة الدفع من أي مكان وفي أي وقت 7 أيام/7أيام و 24 سا/ 24سا.

5- **البركة سمارت:** مزودة بأهم الخدمات البنكية وبأسعار تفضيلية وهي خدمة 3 في 1: البنك عبر نت ، البنك عبر الهاتف الذكي (App.dz) وخدمة الرسائل القصيرة (sms بنك) وتتميز هذه الخدمة بكونها آمنة وتوفر الوقت والجهد وهي متوفرة 7 أيام /7 أيام و 24 سا/ 24 سا.

أما عن الخدمات الحديثة التي يقدمها مصرف السلام فنذكر منها ما يلي:

1-**السلام تيسير:** تقسيط سداد ثمن اقتناء سيارة شرط أن تكون منتجة أو مركبة محليا تتميز هذه الخدمة بصيغة التمويل "البيع بالتقسيط " معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف ، إمكانية رفع قيمة التمويل بدعم من ( الزوج ، الزوجة ) ، تقسيط السداد من 12 إلى 60 شهرا .

عند فتح حساب " السلام تيسير" يستفيد الزبون مجانا من :

- بطاقة الدفع "آمنة " لكل سحب ودفع خاص بكم 7 أيام /7 أيام و 24 سا/24 سا.
- خدمة الدفع" E-AMINA لدفع فواتيركم ومشترياتكم عبر الإنترنت
- بطاقة ودفتر التوفير " أمنيتي " لإدخار أموالكم مع توفرها في أي وقت .

**2-بطاقة الدفع والسحب آمنة :** تتميز بمرونة سقوف السحب والدفع ، إمكانية إستغلال رصيدك 24سا/24سا على مدار 7 أيام / 7 أيام ، دفع قيمة مشترياتك من كافة نقاط البيع

المزودة بماكينات الدفع الآلي حاملة لشارة CIB، سحب نقدي عبر الوطن في أي صراف آلي حامل لشارة CIB، دفع قيمة مشترياتك أو تسديد فاتورة عبر الإنترنت.

**3-بطاقات فيزا أو السلام فيزا مسبقة الدفع :** بطاقة السلام فيزا مسبقة الدفع يتم تعبئتها عن طريق تحويل مبلغ نقدي من الحساب الجاري إلى حساب البطاقة بالعملة الصعبة (اليورو) وذلك حسب الرصيد المطلوب الأدنى، كما تمنح عملاء المصرف سقف أسبوعي مناسب يمكنهم من :

- تسديد ثمن مشترياتهم من كافة المحلات عبر العالم باستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني الحاملة لشارة **visa**.
- التسوق عبر المواقع التجارية الالكترونية المعتمدة من طرف **visa** (24 سا/ 24سا و7 أيام /7 أيام).
- السحب النقدي من جميع أجهزة الصراف الآلي الحاملة لشارة **visa** (24 سا/ 24سا و7 أيام /7 أيام)، (أكثر من 2 مليون جهاز صراف آلي في الخارج).

**4- خدمة مايل سويفت:**

قمت بالإجراءات اللازمة لفتح اعتمادك المستندي أو قمت بطلب تنفيذ تسليم مستندي لتسديد قيمة مشترياتك في عملياتك التجارية الخارجية ولك الرغبة بالاستعلام على:

- فتح اعتمادك المستندي/ تسليمك المستندي.
- التعديلات المنفذة على الاعتماد المستندي.
- دفع قيمة عمليات تجارتك الخارجية.
- اشترك في خدمة سوفيتي واحصل على المعلومة المرغوبة عبر بريدك الالكتروني.

من مميزات هذه الخدمة الراحة، التحكم، السهولة، والأمان، السرعة والمرونة، المعلومة في الوقت المناسب.

تتميز المنتجات المالية الإسلامية الحديثة عن المنتجات التقليدية بأنها أكثر عصرنة وتتماشى مع التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم وذلك لكونها خدمات ذات جودة عالية فهي في خدمة الزبائن طيلة أيام الأسبوع و24 سا على 24 سا وكذلك توفر خدمة آمنة وتوفر الجهد والوقت حيث يمكن للزبون الحصول على خدماتها من الاطلاع على حساباته المصرفية ودفع الفواتير وغيرها من مكان تواجده.

هذه الامتيازات التي يسخر بها نظام المالية الإسلامية يؤدي إلى جدب أكبر عدد من الزبائن إلى خدماته.

**خلاصة الفصل:**

حاولنا من خلال هذا الفصل تقييم الجهاز المصرفي الجزائري من خلال معرفة عدد الوكالات البنكية العمومية و الخاصة وكدا المؤسسات المالية الناشطة وتطورها في الفترة الممتدة من2011 إلى غاية 2021 . ثم عملنا على تحليل مختلف مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ، كما عرفنا بأن الجزائر تسعى جاهدة لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم من اجل تعزيز الشمول المالي ، حيث عملت على توسيع نطاق الصيرفة الإسلامية لجلب أكبر قدر من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي ، كما تم تطوير و عصرنة منتجاتها المالية فيما يتلاءم مع احتياجات الأفراد كما عملت على تشجيع مؤسسات الدعم لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة التمويل الأخضر وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية والفئات المهمشة كالمرأة وذوي الدخل الضعيف.

# خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، حيث قمنا في الفصل الأول بضبط المفاهيم المرتبطة بمتغيري الدراسة، أما في الفصل الثاني فقد حاولنا تحليل المعطيات المتعلقة بالشمول المالي في الجزائر، من خلال التركيز على مؤشرات الشمول المرتبطة بالقطاع البنكي، بالإضافة إلى تقييم دور المؤسسات المالية غير البنكية المتمثلة أساسا في مؤسسات البريد، وقطاع التأمينات في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، كما قمنا بتقييم الجهود المبذولة لترقية إطار الشمول المالي في الجزائر في خدمة مختلف أبعاد التنمية المستدامة، حيث أن هناك تقدم ملحوظ في هذا المجال لكن الوصول إلى أهداف الشمول المالي والتنمية المستدامة مازال في حاجة إلى مزيد من العمل الجاد وإلى وضع استراتيجيات فعالة لتعزيز الشمول المالي وإزالة الحواجز بين مختلف فئات الأعوان الاقتصادية والنظام المالي الرسمي خدمة للهدف الأسمى المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة على كل الاصعدة.

**اختبار الفرضيات:**

- ✓ تتمحور مفهوم الشمول المالي حول محاربة الإقصاء المالي للفئات الهشة وفتح النظام المالي الرسمي أمامها للحصول على التمويل دون عراقيل بما يساهم في تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاهية لهذه الفئات وهو ما يتجانس تماما مع أبعاد وأهداف التنمية المستدامة، وهو ما **يثبت صحة الفرضية الأولى**، كون الشمول المالي يشكل تحديا جوهريا لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ إن إمكانية توفير مجموعة مستجدة من الخدمات المالية وصيغ التمويل البديلة في إطار الشمول المالي على غرار منتجات المالية المصغرة، يبدو مناسبا تماما لبعض الفئات التي لا يمكنها الحصول على الخدمات المالية التقليدية التي تخضع إلى شروط وإجراءات لا تتناسب مع إمكانيات هذه الفئات، وهو ما **يثبت صحة الفرضية الثانية**، المتعلقة بإمكانيةأن يلعب خلق وإتاحة الخدمات المالية لصالح الفئات الفقيرة ، دورا هاما في تحسين الوصول إلى النظام المالي.
- ✓ بالنسبة للجزائر فإن عدم كفاءة النظام البنكي، وسيطرة البنوك العمومية على سوق التمويل من جهة وضعف البنوك الخاصة، يشكل عائقا كبيرا أمام وصول مختلف الفئات إلى التمويل، بالإضافة إلى وجود حواجز بين هذه الفئات والنظام البنكي ترتبط أساسا بالخلفية الدينية والمعتقدات الدينية، حيث تعيق هذه العراقيل الوصول إلى الشمول المالي ، وهو **ما يثبت صحة**

**الفرضية الثالثة**، المتعلقة بكون العوامل الاجتماعية والثقافية وثقل المعاملات البنكية تشكل عوامل مهمة في عرقلة الوصول إلى مستولى مقبول للشمول المالي في الجزائر.

- ✓ يعتبردور المالية الإسلامية في إنتاجها خدمات مالية متطورة ، باعتبارها تتماشى تماما مع الخلفية الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري، وكذلك من خلال تدعيم المشاريع الصديقة للبيئة مثل التمويل الأخضر، وتمويل المشاريع الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية بدائل جوهرية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر وجعله في خدمة أهداف التنمية المستدامة، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة** ، المتعلقة بان تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يستوجب تجاوز الخدمات المالية التقليدية إلى طرق تمويل بديلة في إطار الشمول المالي .

**النتائج** :توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ يساهم الشمول المالي لحد كبير في الحد من الفقر وتحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد، من خلال تعزيز وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات المالية في الوقت المناسب ، والتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم .
- ✓ يشكل الشمول المالي مكون مهم لتحقيق الاستقرار المالي بفضل إتاحة مجموعة متنوعة من الخدمات المالية البديلة المناسبة للفئات الهشة.
- ✓ يعاني النظام البنكي في الجزائر من نقاط ضعف جوهرية تعيق مختلف فئات الأعوان الاقتصادية عن الحصول على التمويل.
- ✓ ضعف التمويل الرسمي وعدم التكافؤ بين الجنسين في الحصول عليه في الجزائر.
- ✓ تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذا الفئات المهمشة كالمرأة وذوي الدخل الضعيف يساهم في تحقيق التنمية المستدامة .
- ✓ توجه القطاع البنكي للإهتمام بالصيرفة الإسلامية ساهم في توسع الشمول المالي في الجزائر.

**التوصيات:**

بالرغم من المجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر بهدف تحقيق التنمية المستدامة، والذي يلعب فيه بنك الجزائر دورا رئيسيا إلا انه لايزال الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية ، وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع ، حيث أن ذلك يتطلب المزيد من المجهودات نوصي بها :

- ينبغي العمل على الاستمرار في عصرنة أنظمة الدفع وهذا بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الجزائر.
- العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني ، من خلال فتح وكالات بنكية أخرى في مناطق مستبعدة مالية لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع .
- ضرورة مواصلة ابتكار أدوات مالية حديثة ذات تكلفة منخفضة ،لإيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع.
- فسح المجال أمام الصيرفة الإسلامية، حيث وجد أن المصارف الإسلامية تعمل على تعزيز الشمول المالي باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية لاعتقادات دينية .
- تسهيل إجراءات الوصول إلى الخدمات البنكية وتسريع وتيرة معالجة ملفات القروض .
- ضرورة الاهتمام بوضع إستراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع ، من خلال التأكيد على ضرورة استخدام القنوات البنكية لتعبئة مدخرات العائلات والحد قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خارج القطاع المصرفي .
- إشراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام ، وأهمية التعاون بينهما لتعزيز الشمول المالي.
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة ذات تكلفة منخفضة، تتلاءم مع احتياجات الفئات المستبعدة ، خصوصا النساء وذوي الدخل المنخفض ، فمن الضروري مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم .

**آفاق الدراسة :**

في الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة تفتح المجال للبحث في عدة مجالات تفرض نفسها منها :

- دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- مساهمة تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة
- تأثيرالتكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي.

# قائمة المصادر

# المراجع

# قائمة المصادر والمراجع:

**أولا : المراجع باللغة العربية**

**الكتب**

1- ديب كمال، اساسيات التنمية المستدامة ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، .2015

2- صلاح الدين محمد أمين الامام ، صادق راشد الشمري ، احسان صادق راشد ،الشمول المالي والميزة التنافسية (تجارب محلية و دولية )، دار اليازوري العلمية ،عمان( الاردن ) ،2022 .books.google.dz.

3- فهد مغيمش حزيران الشمري ، محسن عبد الله الراجحي ، توفيق عباس المسعودي ، السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة (قياس و تحليل )، دار الايام للنشر و التوزيع ،عمان،.2017

4- فاطمة بكدي، الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق ، مركز الكتاب الأكاديمي ،.2020

5- هاشم مرزوك علي الشمري – حميد عبيد عبد الزبيدي-ابراهيم كاطع علو الجوارني ، الاقصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ،دار الايام للنشر والتوزيع ،عمان – الاردن ، 2016.

**الأطروحات والمذكرات :**

**أ- الأطروحات :**

6- منى منصوري : واقع و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر : دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية ، أطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة ،جامعة 20 اوث 1955 سكيكدة ،2019 -2020.

**ب- المذكرات :**

**المجلات**

7- بخوش ليندة ، طالب عمر، الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي في الأردن (2018-2020 ). ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 07،العدد 01 (خاص) ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر ، الجزائر ، .2023

8- بلعيدي محمد ، تمويل الاقتصاد الاخضر ومتطلبات التنمية المستدامة مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،المجلد 15 العدد ، جامعة قسنطينة ، الجزائر .2022

9-خضير عقبة ، النوافد الاسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 4 ، العدد 2 ، الجزائر ،2021.

10- خطوي منير ، بن موسى عمر ، النوافد الاسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، مجلة اضافات اقتصادية ، مجلد5، العدد2 ، جامعة البليدة الجزائر.

11- رقية حدادو ، التمويل الاخضر كأحد أدوات الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 05 ، العدد 02 المركز الجامعي بأفلو ، الجزائر ، 2021.

12- زبير عياش ،آمنة بومعزة ، فاطمة الزهراء فنازي ، تقييم مساهمة بنوك الاسلامية الناشطة في الجزائر بتمويل الاستثمار الوطني –دراسة حالة بنكي البركة والسلام ، مجلة المنهل الاقتصادي المجلد 3، العدد1، الجزائر ،2020.

13-سردون مهدية ، أثر الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية ، مجلة الإبداع ، المجلد 11،العدد 02 ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر ،.2021

14- شادي ابراهيم حسن شحادة ، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ،مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ، المجلد 03 ،العدد 01، كلية السياسة و الاقتصاد جامعة السويس ، القاهرة ،.2022

15-صورية شنبي ، السعيد بن لخضر ، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية ، تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 4 ، العدد 1 جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر، 2019.

16- عريس عمار بوزرب خير الدين ، الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ، التجربة الاماراتية نموذجا وامكانية الاستفادة منها بالجزائر ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد 6 ، العدد 1 ،جامعة جيجل ، الجزائر ، .2023

17- فاطمة الزهراء مغدور،عمادمعوشي،الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد 06، العدد 02، جامعة يحي فارس بالمدية ، الجزائر ، 2022 .

18- فضيل البشير ضيف ، واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية، المجلد 06،العدد 01 ،جامعة الجلفة( الجزائر )، .2020

19-قاسي سمينة ، مزيان توفيق ، دوروأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر و الدول العربية ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 05 ، العدد 01 ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، الجزائر ،.2022

20-قميش خولة ،بلعة جويدة، وسائل الدفع الالكتروني في بريد الجزائر : الواقع والتحديات

21- كركار مليكة ، الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرارالمالي في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 10، العدد03 ، جامعة علي لونيس ، (البليدة ) الجزائر، 2019.

22- محمد محروس سعدون , الشمول المالي و اثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة " دراسة تحليلية لواقع الدول العربية , مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية , المجلد 52, العدد 4, جامعة المنوفية ,مصر , 2020.

23- معمري نرجس ،أوكيل حميدة ،الشمول المالي في الجزائر – واقع وتحديات – ، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والإقتصادية والمالية ،المجلد الأول ، العدد01،جامعةأكلي محند أولحاج(البويرة)،الجزائر،2019.

24- نعيمة زعرور ، سهام ثرثور ، البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال ، العدد 4 ، 2017.

25- هادي صادق ، مختار عصماني ، دور أجهزة التمويل المصغر في تمويل نشاط المقاولاتي في الجزائر ، مجلة التمويه والاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد 6 العدد 1، الجزائر ، 2021.

**المقالات :**

26- أحمد عبد الجواد ،التمويل الاسلامي أداة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، جريدة البورصة ، 10 يناير 2016 الموقع https://albrsaanews.com

**المداخلات :**

27- سلامة سالم سلمان ،تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة ،المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة – التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة ،أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية ،جامعة الدول العربية ، تونس ، 2006.

28- عايدة حواسي ، سليمة بن زكة ، **دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر** ، المؤتمر الدولي الثامن بتقنية التحاضر عن بعد حول: التمويل الرقمي و دوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام (الواقع و الفرص والتحديات )، جامعة طاهري محمد،بشار،2021 .

29- لخضاري صالح ، كعوان سليمان ، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة 2008 ، منشورات جامعة سكيكدة ، الجزائر ، 2010.

**التقارير والنشرات :**

30- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الفصل 05: الوساطة المالية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، جوان 2022.

31- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 04، اعلانات وبلاغات بنك الجزائر

،2022/01/15،ص 29 (قائمة البنوك المتعددة إلى غاية 2022/01/02)

32-السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وكالة الانباء الجزائرية ، APS.DZ

**المراجع باللغة الأجنبية**

33- Sam Hocine, Analyse du niveau d'inclusion financière en Algérie, étude empirique sur les communes de la wilaya de Tizi-Ouzou : état des lieux et perspectives, Thèse de doctorat , Université Mouloud Mammeri, Tiziousou,

34- Ratnawati ,kusuma, the impact of financial inclusion on economicgrowth , poverty, income inequality, and financialstability in Asia, the journal of Asian finance , economics and business, volume 7, issue 10 , korea 2020.

35- Belaadjaouida , the importance of financialinclusione in achievingsustaina-bledevelopment in Arabcountries , journal of contemporary business and eco-nomicstudies , volume 05, n02, setifuniversity , Algeria , 2022

**مواقع الأنترنيت :**

36- اتحاد المصارف العربية ، تمويل الاسلامي ينتشر في البنوك الجزائرية ، العدد467، اكتوبر 2019، https://uabonline.org

37- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعيhttps://WWW.MTESS.GOV.DZ

38- الموقع albaraka-bank.dz

39-Books.google .com

40-Giemonétique .dz

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
فريق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

# تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): لشهب مريدة

تاريخ الميلاد 1981/03/14 بـ بني وليان /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: شارع بوديار رمضان بلدية بني وليان

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: علوم اقتصادية.

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

رقم التسجيل: 102627554

وفي يوم: 21/06/2020

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

واقع السوق المالي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

السنة الجامعية: 2022 - 2023.

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: سلامات عقيلة.

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

لشهب مريدة

المصادقة

نظرا للمصادقة على إمضاء السيد: ... الذي وقع أمامنا مستظهرا ببطاقة التعريف الوطنية رقم ... 2023 جوان 22 ... بني وليان، في ...

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي و بتفويض منه
عن رئيس الإدارة المحلية
عثامنية محمد

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية.

جامعة 20 أوت 1955 * سكيكدة*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

سكيكدة في 2023/04/21

# إستمارة ايداع مذكرة ماستر 2023/2022

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
فريق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

نحن الاستاذ/ الدكتور: سلاهاب عبد الله

المشرف على مذكرة ماستر تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان: واقع الشمول المالي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

للطالب:[1] لشهب مريم

[2]

نوافق على ايداع مذكرة الماستر باعتبارها استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة.

إمضاء الطالب

إمضاء المشرف